لقاءات فكرية

العدد الثالث - مايو ٢٠١٨

الاحتفالية العربية بمناسبة اليوم العربي لمحو الأميَّة

معاً لتعليم جيد للأطفال
لمواجهة أميَّة الكبار

المشرف العام

د. حسن البيلاوي

الأمين العام

للمجلس العربي للطفولة والتنمية

هيئة التحرير

رئيس التحرير

محمد رضا فوزي

نائب رئيس التحرير

إيمان بهي الدين

مدير التحرير

مروة هاشم

سكرتير التحرير

أحمد عبد العليم

المراجعة اللغوية

أسامه عرابي

المشرف الفني

لقاءات فكرية

سلسلة غير دورية من اللقاءات الفكرية

العدد الثالث - مايو ٢٠١٨

حقوق الطبع محفوظة

للمجلس العربي للطفولة والتنمية

المراسلات

المجلس العربي للطفولة والتنمية

تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية - ص.ب: ٧٥٣٧ الحي الثامن

مدينة نصر - القاهرة ١١٧٦٢ - مصر

هاتف : ٢٣٤٩٢٠٢٤/٢٥/٢٩ (٢٠٢+)

فاكس: ٢٣٤٩٢٠٣٠ (٢٠٢+)

www.arabccd.org

accd@arabccd.org

ما هي

سلسلة اللقاءات الفكرية؟

سلسلة تهدف إلى إثراء البحث العلمي في المجالات المتعلقة بقضايا الطفولة في البلدان العربية بدراسات ونتائج وتوصيات مبتكرة تتناسب مع متطلبات المجتمعات العربية والتحديات التي تواجهها؛ من أجل إعمال حقوق الطفل وتنميته وتنشئته على المبادئ والمفاهيم والقيم الكونية المعاصرة، ومن أهمها: التفكير العلمي الناقد ومهارات الحياة والعمل والمواطنة والعدل الاجتماعي والديمقراطية، وحرية الرأي والمشاركة والدمج والتمكين واحترام التعددية والتنوع الثقافي، وذلك في ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة وفق مقتضيات مجتمع المعرفة والتطور التكنولوجي في القرن الحادي والعشرين.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس العربي للطفولة والتنمية

"الفلسفة التي نطبّقها هي أن التنمية البشرية في مقدمة الأولويات دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو المعتقدات الدينية والسياسية".

صاحب السمو الملكي

الأمير طلال بن عبد العزيز

رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية

المحتويات

مقدمة: 8

المشاركون في اللقاء 10

الجلسة الافتتاحية 18

أوراق العمل 37

المداخلات 85

المرفقات 105

مقدمة

تحت شعار "معاً لتعليم جيد للأطفال لمواجهة أميَّة الكبار" انطلقت في العاشر من يناير ٢٠١٧ أعمال الاحتفالية العربية بمناسبة اليوم العربي لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، بتنظيم من المجلس العربي للطفولة والتنمية والشبكة العربية لمحو الأميَّة وتعليم الكبار وجمعية حواء المستقبل، وذلك بمقر المجلس بالقاهرة. واستهدفت الاحتفالية تفعيل التشبيك وبناء الشراكات لتحقيق الهدف الرابع من سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والذي يعد قاسماً مشتركاً لتنفيذها وهو: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. هذا الهدف الذي أكد والتزم به السادة رؤساء الدول في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ تحت شعار "تحويل عالمنا".

شارك في أعمال الاحتفالية عدد من الخبراء والمهتمين وممثلي الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية المعنيَّة بمحو الأميَّة والتعليم؛ من بينها الهيئة العامة لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وجمعية

الهلال الأحمر المصري، ومركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية من بينها اليونسكو، واليونيسف، والمجلس العالمي لتعليم الكبار، ومنظمة GIZ، بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين والباحثين في شتى مجالات التنمية.

ويسعدنا أن نقدم ضمن سلسلة اللقاءات الفكرية هذا العدد الذي يمثل توثيقاً لما دار في هذه الاحتفالية العربية، شاكرين ومقدرين الشركاء والحضور وكل من أسهم في التحضير والتنفيذ لهذا العمل وتوثيقه.

والله الموفق،،

د. حسن البيلاوي

الأمين العام

للمجلس العربي للطفولة والتنمية

المشاركون في اللقاء *

أ/ السيد سعد عبد الجواد	إخصائي تعليم – الهيئة العامة لتعليم الكبار
د/ إقبال السمالوطي	رئيس جمعية حواء المستقبل – أمين عام الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار
أ/ إنتصار حسين شهاب	استشاري تنمية
أ/ إيمان بهي الدين	مدير إدارة إعلام الطفولة – المجلس العربي للطفولة والتنمية
أ/ إيمان عباس	مساعد فني – إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة – المجلس العربي للطفولة والتنمية
د/ إيناس حجازي	مدير برنامج التعليم – منظمة اليونيسف
أ/ إيهاب احمد سعيد	مدير عام العلاقات العامة والإعلام – هيئة تعليم الكبار
أ/ أحمد رمضان	مدير برنامج الحد من التسرب – المجلس القومي للطفولة والأمومة
أ/ أحمد عبد العليم	باحث – المجلس العربي للطفولة والتنمية
أ/ أحمد نجيب	مستشار اجتماعي – جمعية الهلال الأحمر المصري
د/ أشرف عبد الرؤوف محمد	الصندوق المصري لتكنولوجيا العلوم – وزارة الاتصالات
أ/ أماني الصياد	إعلامية
أ/ أماني محمد طه	رئيس قسم بناء وتصحيح المناهج– المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
أ/ أمل نبيل	مدير برنامج تعليم البنات – المجلس القومي للطفولة والأمومة

* الأسماء مرتبة ترتيباً أبجديّاً.

أ/ جورج وهيب	الجمعية المصرية للتنمية الشاملة
د/ جيهان كمال محمد	رئيس المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
ا/ حسام سيد	الهيئة العامة لتعليم الكبار
أ/ حسام عبد الكامل السيد	منسق برامج – اذاعة الشباب
د/ حسن البيلاوي	الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية
ا/ حنان سرور	صحفية – جريدة إضاءة الاكترونية
أ/ داليا سعد جرجس	منسق طريقة التعليم والتربية لمدينة القاهرة والجيزة CEOSS
أ/ دعاء الكيلاني	مساعد إداري – إدارة إعلام الطفولة المجلس العربي للطفولة والتنمية
د/ دلال فتحي عيد	شعبة الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
أ/ دينا سليم	مدير مشروعات التنمية – منظمة اليونسكو
أ/ راسي محمد	إعلامي – قناة الناس
د/ رسمي عبد الملك نسيم	استاذ الإدارة – المركز القومي للبحوث التربوية
د/ سارة فتحى	منسق مشروعات – جمعية حواء المستقبل
د/ سحر عبد الهادي حسين	المجلس القومي للطفولة والأمومة
أ/ سمية احمد	سكرتير تحرير – صحفية الوسيلة نيوز
د/ سمير جرار	مستشار بمنظمة اليونسكو
أ/ سنية بدوي	مدير برنامج التعليم – نائب المدير التنفيذي لجمعية حواء المستقبل
د/ سوسن الشريف	عضو مجلس إدارة جمعية حواء المستقبل
أ/ صباح حسنى الحفنى	مدير العلاقات العامة – EACD
د/ صفاء عبد العزيز	استاذ أصول التربية – جامعة الزقازيق
د/ طارق صلاح الدين	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
د/ عادل احمد حسين	أستاذ علم النفس التربوي– جمعية حواء المستقبل

د/ عاشور أحمد عاشور	مدير مركز تعليم الكبار ومدرس أصول التربية جامعة عين شمس
د/ عصام العدوي	مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي
د/ عصام قمر	رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (سابقاً)
أ/ على عبد المحسن	مدير مشروعات هيئة كير الدولية
أ/ غادة عبد الرحمن على	مسئول الإعلام – الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار
أ/ فريدة عمر	مدير مشروعات – جمعية المرأة والمجتمع
أ/ كمال الفكي	القائم بأعمال مدير إدارة المشروعات – المجلس العربي للطفولة والتنمية
د/ ماجدة الشربينى	مدير عام – جمعية الهلال الأحمر المصري
د/ مايسة شوقي	نائب وزير الصحة والسكان – المشرف العام على المجلس القومي للطفولة والأمومة سابقاً
أ/ مجدى زكي سيد	المدير العام EACD
م/ محمد رضا فوزي	مدير إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة – المجلس العربي للطفولة والتنمية
د/ محمد عبد العال حسين	المجلس القومي للطفولة والأمومة
أ/ محمود على	المجلس القومي للطفولة والأمومة
أ/ مدحت عبد الحميد	مدير المركز المصري لتطوير الجمعيات الأهلية – هيئة تعليم الكبار
أ/ منار أحمد محمد	نائب رئيس مجلس إدارة – جمعية قبس من نور
د/ منال عوض	نائب المحافظ – محافظة الجيزة
أ/ ميراي نسيم	المدير التنفيذي – جمعية تكاتف
أ/ نبيل الليثى	مدير برنامج محو الأمية – المجلس القومي للأمومة والطفولة

د/	**نبيل صموئيل**	خبير في التنمية الاجتماعية– نائب رئيس مجلس أمناء المجلس العربي للطفولة والتنمية
ا/	**نشوى الحوفي**	إعلامية وكاتبة
ا/	**نشوى رضوان أحمد**	الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار
د/	**نشوى صلاح الدين ايوب**	مستشار تنمية وتعليم – الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار
أ/	**نشوى وجدى**	منسقة بجمعية المرأة والمجتمع
ا/	**نهاد راجح**	مدير برنامج GTZ
د/	**نهلة جمال**	مركز تعليم الكبار – جامعة عين شمس
د/	**هاني الشيخ**	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية– شعبة المناهج
أ/	**هشام سيد نسيم**	الهيئة العامة لتعليم الكبار

ترحيب

نحتاج إلى رؤى جديدة لمواجهة الأميَّة

أ. إيمان بهي الدين*

أهلاً بكم في بيت الطفل العربي.. أهلاً بكم ضيوفنا الكرام في المجلس العربي للطفولة والتنمية.. المجلس الذي تأسس عام ١٩٨٧ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز ورئاسته.

تحت راية العروبة نجتمع اليوم لنحتفل بمناسبة خاصة وهى اليوم الذى أقرته جامعة الدول العربية منذ العام ١٩٧٠ ليكون يوماً عربيّاً لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، ويكون فرصة للمراجعة والتقييم وحشد الشركاء والداعمين حول قضية مهمة، والعمل بجدية فى إطار العقد العربي لمحو الأميَّة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وتعزيز المبادرات الوطنية لتعليم الكبار باعتبارها ضمانات لتحقيق أهداف التعلم للجميع.

ويسعدنا في المجلس العربي للطفولة والتنمية شراكة الشبكة العربية لمحو الأميَّة وتعليم الكبار وجمعية حواء المستقبل المشهود لها بالإنجازات والنجاحات فى شتى مجالات التنمية في هذه الفاعلية المهمة، في حضور هذه النخبة المتميزة من الخبراء والمتخصصين وممثلي المنظمات المعنية؛ على أمل أن نخرج من هذا اللقاء برؤى جديدة تتناسب مع ما تمر به منطقتنا العربية.

---

* مدير إدارة إعلام الطفولة – المجلس العربي للطفولة والتنمية.

فى بيان صحفي صدر يوم ٩ يناير ٢٠١٧، كشفت فيه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن الدول العربية لا تزال تعانى من ارتفاع نسبة الأميَّة مقارنة بدول العالم النامى حيث تشير البيانات إلى أن معدل الأميَّة فى الدول العربية بلغ ٢٧٪ مقارنة بـ ١٦٪ فى دول العالم وأن عدد الأميين فى الوطن العربي فى عام ٢٠١٥ وصل إلى ٥٤ مليون أمى مرشح للزيادة فى ظل أوضاع التعليم التى تعانى منها الدول العربية خصوصاً تلك التى تمر بأزمات ونزاعات مسلحة، ولنا أن نتخيل حجم الكارثة إذا ما أدركنا أنه حتى الآن لم يلتحق نحو ١٣,٥ مليون طفل عربي بالتعليم النظامي.

لذا فإننا نأمل اليوم أن يتم طرح هذه القضية للمناقشة والتباحث لارتباطها بقضايا محو الأميَّة وتعليم الكبار، والتى نعمل فى المجلس العربي للطفولة والتنمية عليها ضمن توجهنا الإستراتيجى القائم على تنشئة جديدة لعالم جديد.

القضية الأولى: تتعلق بأهداف التنمية المستدامة التى أقرت ضمن أهدافه، أو من خلال الهدف الرابع تحديداً، ضمان التعليم المنصف والجيد والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم والتعلم مدى الحياه فى سبيل بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

القضية الثانية: هي بحث سبل التعليم الجيد للأطفال فى الظروف الصعبة، وهو ما يتماشي مع شعار هذه الفاعلية، خصوصاً الأطفال فى وضعية الشارع، وفى وضعية العمل، والأخطر الأطفال فى ظل أوضاع اللجوء والنزوح.

القضية الثالثة: هى التى تهتم بالمفهوم الأوسع والأشمل لمحو الأميَّة بدءاً من الأميَّة الهجائية إلى الأميَّة العلمية والمعلوماتية التى هى أساس مجتمع المعرفة.

حقّاً إننا اليوم نواجه قضية خطيرة ونحتاج إلى تحرك سريع وفاعل من أجل الوصول لمجتمع يتسلح فيه المواطن العربي بالعلوم والمعرفة؛ باعتبارها من حقوق التمكين الذى تفتح آفاقاً جديدة عن الحرية والمواطنة والديمقراطية.

نجدِّد الشكر للشبكة العربية لمحو الأميَّة وتعليم الكبار وجمعية حواء المستقبل، كما نجدِّد الترحيب بحضراتكم ونتطلع للقاء عملي مثمر.

الجلسة الافتتاحية

العلاقة الارتباطية بين جودة التعليم وانتشار الأميَّة

د. إقبال السمالوطى*

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة والسيدات أعضاء الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والذين يمثلون جمعيات لها خبرة طويلة ومتميزة في تعليم وتعلم الكبار في ١٦ دولة عربية، أتقدم باسمكم جميعاً بالشكر والتقدير للدكتور حسن البيلاوى أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية لاستضافة هذا المؤتمر المهم؛ المؤتمر العربي لمحو الأمية الموافق ٨ يناير، وهو يوم إنشاء الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٦٦.

كما أرحب بجميع الحضور الذين استجابوا لدعوتنا، ويمثلون كل الأطراف، حكوميين وأكاديميين ومراكز بحثية ومنظمات دولية مثل اليونسكو واليونيسف والمندوبيات الثقافية للدول العربية ومجلس النواب والجمعيات الأهلية والاتحاد العام.

لقد أصبح من المسلمات التى أثبتتها الدراسات العلمية والواقع المشهود هذه العلاقة الارتباطية بين جودة التعليم وانتشار الأمية، بالتزامن مع الفقر ونقص العمل اللائق والتهميش وفجوات العدالة الاجتماعية وتدنى الدافعية للتعليم؛ نتيجة ضعف البرامج التعليمية وعدم ارتباطها بالتنمية واحتياجات المتعلمين.

* الأمين العام للشبكة العربية لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، ورئيس جمعية حواء المستقبل.

هذا التشخيص يفسر الأرقام المعتمدة دولياً المثيرة للقلق، فقد ارتفعت أعداد الأميين والمهمشين ثقافياً من ٥٠ مليون مواطن فى الوطن العربي عام ١٩٧٠ إلى ٦١ مليوناً عام ١٩٩١ ثم إلى ٧٥ مليوناً عام ٢٠٠٨ ليصبح ٩٦ مليون أميٍّ عام ٢٠١٤.

ويمثل ثلثي هذه الأرقام النساء ثم الشباب من الفئة العمرية القادرة على العطاء والعمل، بالإضافة إلى اقتصاد هامشي يقدر بـ ٥٠٪. وفى ظل ما يعانيه الوطن العربي من عنف وتحولات نوعية وتبعاتها التربوية نتيجة النزوح والتهجير وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وانعكس ذلك على الدور التربوى للمدرسة فأصبحت غالبيتها إما طاردة وإما حافظة لأطفال يعانون من الأمية بكل أشكالها؛ لذا تخيرت الشبكة شعار اليوم وهو

"معاً لتعليم جيد للأطفال ومواجهة أمية الكبار"

وأتوقع مع وجود الأطراف المعنية أن تسهم مخرجات اليوم في تشبيك وشراكات تكون بداية حقيقية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويعد هذا الهدف قاسماً مشتركاً لتنفيذها وهو: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة"، هذا الهدف الذى أكده والتزم به رؤساء الدول جميعاً فى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي تحت شعار "**تحويل عالمنا**".

وفى مصر أكد دستور ٢٠١٤ علي أهمية التعليم، وأكد السيد رئيس الجمهورية علي أن قضية محو الأمية هدف قومى.

هذا ويشرفنا إسهام الشبكة من خلال عضوية اللجنة التنسيقية باليونسكو لصياغة وثيقة المنظمات غير الحكومية حول التعليم بكوريا

الجنوبية، وإطار العمل للتعليم للجميع الذى اعتمد فى الدورة (٣٨) للمؤتمر العام لليونسكو فى نوفمبر ٢٠١٥. وإننا – نحن المجتمعين – نمتلك رؤى تنويرية ومسارات ومبادرات مبتكرة حول التجديد التربوى لتعليم الكبار ووسائل التعبئة واستثارة الدافعية للإنجاز وحملات المدافعة وخلق قيمة رمزية للتعليم والتعلم، وهو ما نحتاجه اليوم.

وبناء على المشاركة مع أصحاب المصلحة ومراعاة احتياجات الفئة المستهدفة وهم الأميون والأميات، والنهج التشاركي؛ حيث نبدأ من القاعدة (المجتمع) لتظل السياسات قومية لمراعاة احتياجات الفئة المستهدفة واستثمار تعليم الكبار ليس فقط لمحو الأمية القرائية ولكن لبناء اتجاهات تنموية جديدة لمواجهة التطرف والعنف والفكر المغلوط فى استخدام ديننا الحنيف.

وفى النهاية أؤكد ثقتي بأننا معكم وبكم سنتكامل وننسق جهودنا الرائعة، التي تبدو صغيرة ومبعثرة من أجل أوطاننا العربية التي تستحق منا جميعاً الإخلاص في القول والعمل.

جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة لتطوير التعليم

د. مايسة شوقي*

بداية أتوجه إلى السادة المنظمين بالشكر لهذه الدعوة الكريمة للاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية، تحت شعار "معاً لتعليم جيد للأطفال لمواجهة أمية الكبار".

وقد اهتم المجلس القومي للطفولة والأمومة منذ إنشائه في عام ١٩٨٩ بقضايا التعليم من منطلق مواد الدستور المصري مروراً باتفاقية حقوق الطفل التي كانت مصر إحدى أوائل الدول التي وقعت عليها، وإنتهاء بقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، والذي جاء متوافقاً مع الاتفاقية، ومن هذا المنطلق تبنى المجلس القومي الأهداف الآتية:

١- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

٢- تعزيز شعوره بقيمته الشخصية.

٣- تهيئة الطفل للمشاركة وتحمل المسئولية.

٤- تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان.

---

* أستاذ الصحة العامة بكلية الطب، جامعة القاهرة، ونائب وزير الصحة والسكان، والمشرف العام على المجلس القومي للطفولة والأمومة سابقاً.

٥- تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وقيمه الدينية.

٦- تنمية انتماء الطفل لوطنه والوفاء له.

٧- ترسيخ قيمة المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب دين أو جنس أو لون.

٨- إعداد الطفل لحياة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التوازن والوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات.

وفي هذا الإطار، تبنى المجلس القومي للطفولة والأمومة، بالشراكة مع المعنيين بقضايا التعليم، عدة برامج ومشروعات في القرى والنجوع بالمحافظات الأكثر احتجاجاً وخصوصاً محافظات الصعيد، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

١- برنامج محو الأمية التعليمية والثقافية والصحية للفتيات والأمهات:

ويهدف إلى محو أمية الفتيات الصغيرات خارج إطار العملية التعليمية وتثقيفهم صحيّاً ورفع وعيهم بمشكلات الأمية ومخاطر التفكك الأسري والزواج المبكر للفتيات وأثرها على ارتفاع نسب الأمية. هذا ويتم تنفيذ البرنامج في محافظات (المنيا - أسيوط - سوهاج - البحيرة) لمحو أمية ١٥٠٠ من الفتيات والأمهات الصغيرات من خلال فتح ١٠٠ فصل محو أمية بالقري والنجوع الأكثر احتجاجاً بالمحافظات المستهدفة.

٢- برنامج الحد من التسرب من التعليم:

ويتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم الذي استهدف الحد من تسرب الأطفال من المدارس بمرحلة التعليم الأساسي من خلال:

- بناء قدرات المتعاملين مع الأطفال المعرضين للتسرب (١٦٠٠ معلم – ١٦٠٠ من الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين – ٤٠٠ من مديري المدارس).
- الارتقاء بوعي ٢٥٠٠ أسرة من أسر الأطفال المعرضين للتسرب.
- تحقيق مفهوم المدرسة الجاذبة للطفل من خلال الاهتمام بالجوانب التعليمية والإدارية والأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية.
- تعميم تجربة المجلس في إنشاء لجان وقرى لمعالجة التسرب على المستوى القومي ودعمها فنيّاً، هذا ويتم التنفيذ حالياً في محافظات (الدقهلية –الإسكندرية – البحيرة – الشرقية – المنيا – أسيوط – سوهاج – الفيوم – القاهرة – كفر الشيخ).

٣- برنامج مبادرة تعليم البنات:

وهي إحدى أهم المبادرات التي قام بها المجلس القومي للطفولة والأمومة لمعالجة مشكلة التسرب وخفض الفجوة النوعية في أعداد التلاميذ المقيدين بمرحلة التعليم الأساسي . وقد تم وضع تصور للحد من هذه المشكلة من خلال تعميم فكرة إنشاء المدارس الصديقة للفتيات بمحافظات (سوهاج – أسيوط – المنيا – بني سويف – الفيوم – الجيزة– البحيرة – شمال سيناء).

ويبلـغ عـدد المـدارس التـي تم إنشـاؤها فـي هـذه المحافظـات ١١٩١ مدرسـة، وهـي المحافظـات التـي تعانـي مـن أعلـى نسـب للفجـوة النوعيـة بـين البنـين والبنـات فـي مرحلـة التعليـم الأساسـي.

٤- البرنامج القومي لجودة التعليم:

والذي ينفذ بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والمعاهد القومية.

ويهـدف البرنامـج إلـى الإفـادة مـن قـدرات المعلمـين والتلاميـذ بمرحلـة التعليـم الأساسـي مـن خـلال الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن حـزم البرامـج الدوليـة المتكاملـة لجـودة التعليـم ومنهـا:

- نظرية الذكاءات المتعددة.
- برنامج تنمية مهارات التفكير العليا (الكورت).
- برنامـج تنميـة الخيـال الابتـكاري للمعلمـين والتلاميـذ باسـتخدام إسـتراتيجية (تريـز).
- برنامج الاختبارات التربوية الدولية (تيمس) (بيزا) (بيرلس).

ويتـم تنفيـذه فـي محافظـات (القاهـرة - الإسـكندرية - الجيـزة - بورسـعيد - المنيـا).

الشق الثاني هو أن المجلس القومى للسكان قد انتهى من إطلاق أطلس التنمية السكانية الذى خلص إلى (٦٤) مؤشراً مركباً، تم الحساب العلمي والإحصائي لها، وترتيب محافظات مصر تصاعدياً على أساسها؛ حيث ظهرت لدينا تسع محافظات ذات الأولوية السكانية للتنمية، جزء منها للتعليم، كما أن هناك تصنيفاً أخر كوديّاً للمحافظات على أساس اللون (أحمر، أصفر، أخضر)، يرتكز على نحو (٨٦) نقطة ارتكاز أهمها وأولها

التعليم، والتعليم له (٢٣) مؤشراً مركباً، وبالتالي كلما زادت حزمة المؤشرات المركبة زادت المصداقية حيث تعكس حقيقة الواقع بصورة أعلى.

ومن ضمن مشكلات التعليم مشكلة الزواج المبكر، فلدينا قانون يمنع توثيق الزواج وليس الزواج نفسه الذى يتم عادة قبل (١٨) سنة، لذا ليس لدينا رصد حقيقي ودقيق لنسبة الزواج المبكر في مصر، وإن كانت هناك بعض الأبحاث التي تتم بشكل غير قومي أو حكومي، والتى حددت بؤر الزواج المبكر فى بعض المحافظات والأحياء والقرى، سوف نضيفها علي خريطة أطلس للتنمية، وإضافة هذه المناطق إلى أطلس الخريطة السكانية لمساعدة متخذى القرار على مكافحة هذه الجريمة.

وقد أطلق المجلس القومى للسكان منذ أسبوعين أيضاً حزمة من القرارات الوزارية ومشاريع القوانين، الداعمة للحد من التسرب التعليمي، من بينها أن يحصر المحافظ أعداد المتسربين من التعليم بالتعاون مع الإدارات التعليمية بالمحافظة؛ لتوقيع العقوبة المناسبة والغرامة على أهالى الأطفال المتسربين من التعليم، كما أصدر مشروع عقوبة المأذونيْن الشرعيين الموثقين للزواج العرفي ثم يعيد توثيقه فيما بعد؛ للحد من الزواج المبكر، وأيضاً الثقل الأكبر علي وسائل الإعلام للتوعية بخطورة هذا النوع من الزواج.

وأخيراً وليس آخراً، أعاد المجلس القومى للسكان الخطة القومية لرفع الوعى الصحى والمجتمعي، تعمل أجزاء منها من خلال وسائل الإعلام وهي مفعلة الآن، وأجزاء أخري لا تعمل، الجانب الآخر من الخطة وهو الجانب المباشر يحتاج إلى مجهود ووقت أطول في الإعداد؛ لأنه أكثر تأثيراً في تغيير السلبيات إلى إيجابيات.

أما عن الجزء الثانى من المبادرة القومية لرفع الوعي الصحى والمجتمعي في الجامعة، بواسطة مبادرة الرائد الجامعي، فقد تمَّ الاتفاق مع نحو (٢٤) جامعة فى مصر، بالتعاون مع الهيئة العامة للإستعلامات والجمعيات الأهلية، في (٨٦) نقطة ارتكاز التي شخَّصها أطلس تنمية السكان فى تنفيذ هذا الجزء من المبادرة.

لا قضاء على الفقر دون القضاء على الأمية، ودون التعليم الجيد

د.عصام العدوى*

يصل عدد الأميين فى المنطقة العربية إلى ٩٧,٢ مليون نسمة، ونسبة التسرب من التعليم إلى ٢٠٪، وهو ما يعكس مدى تردى الوضع التعليمى فى مجتمعنا العربي، وهو تحدٍّ كبير أمامنا ومؤشر سيئ علينا مواجهته كمؤسسات مجتمع مدني، يُملي علينا دورنا المنوط بنا الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، التي صادقت عليها أكثر من ١٥٠ دولة في سبتمبر ٢٠١٥، وتتوخى القضاء علي الفقر. وأعتقد أن هناك أربعة أهداف يصعب تحقيق التنمية المستدامة من دونها، وهي تلك المتعلقة بالصحة وبالتعليم والجندر والشراكات، وأعتقد أن عملنا مهم جدّاً؛ لأنه من دون التعليم ومحو الأميَّة لن يكون هناك قضاء علي الفقر بأي شكل من الأشكال.

لهذا فإن النقطة المهمة سواء في الصحة أو التعليم أو الجندر هي المساواة والإنصاف بين الجنسين، فطالما هناك أمية سيكون هناك فقر، فهما مرتبطان ارتباطاً كاملاً ببعضهما بعضاً، غير أن ذلك لن يتم إلا بالشراكات الموجودة بين مؤسسات المجتمع المدني، وعلى الحكومات أن تنظر إليها نظرة كبيرة جدّاً، وتعطيها الفرصة، وتهيئ لها المناخ الداعم للعمل، وإلا لن نحقق

* مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي – جمهورية مصر العربية.

أي هدف من أهداف التنمية المستدامة في غياب مجتمع مدني فاعل وقوي.

وأضيـف أن القطاع الخاص مازال متكاسلاً في أمور العمل المجتمعي والمسئولية المجتمعية، ولا نعرف الأسباب، وإن كان الآن أصبح ملتزماً بالهدف رقم (١٧) بأن تكون هناك شراكات بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، وأعتقد أننا نستطيع إشراك الأخير أكثر من ذلك، إذا كانت لديه النية في تحقيق المسئولية الاجتماعية لرأس المال في أمور التعليم، فالحكومات تبذل ما عليها بكل تأكيد ولكن لا يمكنها العمل بمفردها، وإن كان من الضروري أن تسعى إلى خلق مناخ داعم لجميع المؤسسات، وأن تعطيهم الفرصة للعمل، وأن نعمل معاً، وهناك منظمات دولية تعمل في مصر، يصل عددها إلى ٩٣ منظمة، إلى جانب ٤٨٥٠٠ جمعية أهلية، ٥٠٪ منهم غير فاعل. لذا علينا إيجاد فرص للشراكة الجادة في المجتمع؛ كي نتمكن من الوصول إلى المجتمعات المحلية الصغيرة.

التعليم حجر الزاوية.. نحو مشروع قومي تنويري

د.نبيل صموئيل*

في البداية أود أن أعبر عن سعادتي بهذه الدعوة. وحقيقة عندما اطلعت على العنوان تأثرت؛ لأني مقتنع بأهمية التعليم من الصغر "فالتعليم فى الصغر كالنقش على الحجر".

نحن نتناول قضية من أخطر قضايا مجتمعنا وهي قضية التعليم، والمجلس العربي للطفولة والتنمية بقيادة الدكتور حسن البيلاوي قام بنقلة نوعية مهمة في موضوع التعليم؛ فهو واحد من كبار خبراء التعليم في بلادنا، وفي رأيي أن مشروع المجلس مع وزارة التضامن الاجتماعى حوَّل التربية إلى مفهوم إنسانى أكثر من كونه مفهوماً وظيفيّاً؛ لتنشئة إنسان قادر على ممارسة الحياة، وإرساء علاقات مميزة، قادر على قبول التنوع والتعددية بعيداً عن التطرف والتحزب، مع إيجاد فرص فى الحياة، وجميعها تندرج تحت مسمى أهداف العملية التعليمية والتربوية، وإن غابت إحداها فى برامجنا فلن يكون هناك صدى أو تغيير فى حياة الناس.

وهذه المبادرة "تعليم جيد للأطفال لمواجهة أمية الكبار" مبادرة مهمة، وأنا شخصيّاً أشعر أنه من الضروري دولة وشعباً ومجتمعاً مدنيّاً أن نولي التعليم الأساسي ما يستحقه من اهتمام بوصفه حجر الزاوية، ولكونه مشروعاً تنويريّاً، بدلاً من تخريج ملايين من الأميين؛ فلابد من غلق منابع

---

* أ. نائب رئيس مجلس أمناء المجلس العربي للطفولة والتنمية، وخبير في مجال التنمية الاجتماعية.

هذه الظاهرة التي تفرز كل يوم أميين. ومن أجل تجنب إهدار الموارد دون جدوى أو عائد، أدعو إلى مبادرة تضع التعليم الأساسي قضية أساسية واهتماماً قوميّاً. إن الأطفال الحاصلين على التعليم الأساسي قادرون أولاً على محو الأميَّة الهجائية، وثانياً: على فهم الحياة، ومن ثمَ لابد من العمل على تنشئة أطفال قادرين علي مواجهة الحياة بطريقة صحيحة لتحسين السمات السكانية، وأرجو أن يكون البرنامج ناجحاً ومثمراً وله صدى في المجتمع.

إن الموازنة المخصصة للتعليم لم تلتزم بالنسبة الدستورية، وهذا خطر، فنحن لدينا ملايين من الأطفال يطلبون التعليم ويحتاجون إلى توظيف للأموال؛ لذا يتعين زيادة نسبة المخصصات الموجَّهة للتعليم وللصحة.

محو الأميَّة مشكلة تنموية تواجة مصر

د. عصام قمر*

يسعدني ويشرفني حضور مبادرة "**معاً لتعليم جيد للأطفال لمواجهة أمية الكبار**" التي تمثِّل الطموح الذى تسعى الشعوب لتحقيقه لأبنائها، في ظل الاهتمام الدولى بالتنمية المستدامة من أجل مستقبل أفضل للعالم، فمازالت مشكلة تعليم الكبار ومحو أميتهم تعد من أهم المشكلات التنموية التي تواجه مصر ودول العالم الثالث أجمع، وتهتم بها المنظمات الدولية العاملة في شئون التعليم، فمنذ إطلاق أهداف التعليم للجميع في مؤتمر "جومتين عام ١٩٩٠" كان التركيز على تمكين كل شخص سواء كان طفلاً أو يافعاً من الاستفادة من الفرص التربوية المصممة لتلبية الاحتياجات الأساسية للتعليم، وكان الاهتمام الأكبر بالأطفال، كما تمثَّل في الهدف الأول والثاني من مؤتمر "داكار عام ٢٠٠٠"؛ فقد نصَّ **الهدف الأول** من أهداف التنمية المستدامة على توسيع وتحسين التربية والرعاية على نحو شامل فى مرحلة الطفولة المبكرة، وخصوصاً للأطفال الأكثر تأثراً والأشد حرماناً أيضاً، وأكَّد **الهدف الثانى** على ضرورة تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم جيد مجانى وإلزامي، مع التركيز على الذين يعيشون فى ظروف صعبة بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما البنات والأطفال، وهو

* رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتعليم الكبار (سابقاً).

ما يدل على أن ثمة اتجاهاً عالميّاً لترسيخ مبدأ الإتاحة والاستيعاب، وهو ما يتناغم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ونصت على ضمان الإنصاف والجودة العادلة فى التعليم وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن الهيئة العامة لتعليم الكبار تعمل على ألا يتوقف دورها عند محو الأميَّة فحسب، وحرصت على تضمين خطتها الإستراتيجية منهجاً خاصّاً لتجفيف منابع الأميَّة من خلال مخاطبة الجهات المعنية وطلب مساندتها للقيام بأدوارها وتحقيق التكامل بينهما لمواجهة التسرب والارتداد.

وفتح فصول لمواصلة تعليم المتحررين حديثاً من الأميَّة؛ لضمان نقلهم نقلة نوعية تفتح لهم أبواب العالم والمعرفة، وتدمجهم في التعليم النظامي، وتستثمر الهيئة هذه النماذج ممنْ واصلوا تعليمهم ليكونوا قدوة وحافزاً للأجيال الناشئة الجديدة لبث قيم الحب.

لقد أصبح نشر الوعي الاجتماعى بأهمية تعليم الأطفال مطلباً دوليّاً لمواجهة التحديات الثقافية المرتبطة بالعادات والظواهر السلبية في المجتمع، مثل حرمان الإناث، وعمالة الأطفال وغيرهما من الظواهر التي تعد منابع للأمية؛ مما استلزم تكامل وتضافر الجهود بين هيئة تعليم الكبار والمؤسسات العاملة في مجال التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والجهات المعنية بالطفولة؛ لرفع مستوى الوعي بأهمية القضاء على الأميَّة؛ تحقيقاً لأهداف الشبكة العربية لتعليم الكبار، والتي تشجع الأعضاء بها على التعاون القومي العربي من أجل القيام

بمشروعات مشتركة، وخصوصاً للمرأه العربية؛ حيث تعاونت الهيئة مع الشبكة العربية لمحو الأميَّة فى مشروعين:

أولهما إنجاز منهج المرأة والحياة الخاص بالمرأة في الريف المصري لدمجها والمشاركة فى التنمية المستدامة، **والثاني** هو إعداد منهجية تهدف إلى تمكين المرأة والفتاة في مجال محو الأميَّة وتعليم الكبار، وجميع أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية؛ إيماناً بالدور المؤثر والفاعل للمرأه في التأثير على أفراد الأسرة فى التعليم والتعلم. وتنفيذ هذه المنهجية والتدريب عليها تمَّ بالتعاون مع منظمة اليونسكو فى محافظات بورسعيد والإسماعيلية والجيزة وأسوان وسوهاج. كما تتبنى الهيئة فلسفة الشبكة فى تعزيز إمكانات الأعضاء وتشجيعهم على تفعيل قنوات الاتصال والتعاون وتنسيق الجهود؛ حيث تقوم الهيئة بتنسيق الجهود بين الدول العربية كافة من أجل تحقيق أهداف العقد العربي لمحو الأميَّة وتعليم الكبار (٢٠١٥ – ٢٠٢٤) من خلال رسم السياسات والخطط التنفيذية وإنجاز التقارير السنوية لتكون دليلاً استرشاديّاً لما يتم من تجارب ناجحة في قضية محو الأميَّة في الوطن العربي.

أما فيما يخص اهتمام الهيئة بمرحلة الطفولة، فإن هناك عدة أمور أساسية يمكن الإشارة إليها على سبيل المثال وليس الحصر، **أولها** أنه بالرغم من أن قانون الهيئة يركز على العمل مع الأطفال بداية من ١٤ عاماً، فإن الهيئة تهتم بالطفولة المبكرة من خلال الآباء والأمهات ومناهج عدة تهدف إلى الاهتمام بصحة الأطفال.

ثانياً: تقوم الهيئة بأنشطة توعوية من خلال القوافل الإعلامية التي

تجوب القرى والمحافظات لمجابهة الظواهر السلبية التى تؤثر على حياة الأطفال مثل ختان الإناث والعنف ضد الأطفال والزواج المبكر وما إلى ذلك.

وثالثاً: تهتم الهيئة بحقوق الأطفال المهمشين والمحرومين وذوى الاحتياجات الخاصة والمودعين بدور الأحداث؛ حيث طورت الهيئة برنامج "تعلم لحياة أفضل" لإعادة دمج هذه الفئات فى المجتمع، بعد تغيير انتماءاتهم واتجاهاتهم بشكل إيجابي؛ للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع وتماسكه الاجتماعي.

ومن المأمول توسيع نطاق العمل مع الشبكة العربية في عدة مجالات، هي:

- نشر ثقافة التعلم مدي الحياة.
- تعزيز العمل في برامج تهدف إلى تمكين الفئات المهمشة والمحرومة.
- العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعليم الكبار مدى الحياة.
- إعداد برامج لتعليم الكبار تدور حول الموروث الثقافي والتاريخي المشترك وتهدف إلي تدعيم روابط الهوية العربية، وتصلح لتطبيقها في أقطار الوطن العربي كافة.

إصلاح العقل المصري والثقافة المصرية

د. حسن البيلاوي*

نحن نستطيع من خلال هذا الجمع أن نقود تشبيكاً بمعنى التعبئة المجتمعية لكل أطراف عملية التنمية لتحقيق هدف محو الأميَّة وجودة التعليم، والتكامل فى العمل وتعبئة العاملين في مجال الطفولة. لقد آن الأوان لإحياء هذه اللجنة التي تمَّ تشكيلها في الماضي ثم توقفت عن العمل.

فالمجلس القومى للطفولة والأمومة انتهي بنسبة ٩٠٪ من إعداد إستراتيجية الطفولة والأمومة، والتي ستطرح للحوار المجتمعي للتباحث حولها فور الانتهاء منها، وندعو حضراتكم لمراجعتها عند طرحها للحوار؛ لتحقيق التكامل بين الأطراف الشريكة، ونستطيع أن نطلع على مؤشرات من خلال آلية واحدة، خصوصاً أن الاصطفاف الوطني واجب، وهذا الحوار المجتمعي هو تنفيذ وإحياء لمبدأ التكامل، فشعار مؤتمر اليوم يذكرني بالشعار الذي رفعه لويس عوض "قفل منابع الأميَّة"، ويومها اتهمه الجميع بأنه يقف ضد العدالة الاجتماعية، ولكن لو كنا أنصتنا إليه عام ١٩٦٢ ما كانت الأميَّة الآن، فقد عارضه الجميع في كل الاحتفالات، وأدعو لقراءة لويس عوض مرة أخرى، والتوقف عند مفهومه عن التعبئة الاجتماعية.

ولمّا كنا في المجلس العربي للطفولة والتنمية نبحث دائماً عن مشروعات استنارة مثل قضية التعليم ومحاربة الأميَّة، وفي هذا المجال لدينا مشروع

* الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية.

"إعلام صديق للطفولة"، وهو موضوع مهم يركز على ضرورة أن يكون لدينا إعلام مستنير داعم للطفولة ملبٍّ لاحتياجاتهم، وقد أعددنا دراسة لمدة سنتين طبقناها على ست دول عربية عن أداء الإعلام، وكانت النتائج تدعو للقلق؛ إذ خلصنا منها إلى التفكير العام في مبادئ أساسية أو معايير لعمل الإعلام، وقمنا بعقد سلسلة لقاءات على مستوى الوطن العربي. وكذلك شاركنا في مشروع الأطفال في وضعية الشارع بالشراكة مع وزارة التضامن لإعادة بناء الإنسان الذي حطمه ظلم المجتمع من خلال الفن والموسيقي والمعرفة، وهي مداخل نتعامل بها. أيضاً لدينا مشروع عن رياض الأطفال مع وزارة التربية والتعليم حيث نهدف إلى تطوير مركز تنمية الطفولة المبكرة في المدينة التعليمية بمعاونة من اليونيسف، وبناء مؤسسات نموذجية للطفل فى مصر، وتدريب الكوادر بالحضانات، وستكون أولى الدورات التدريبية في فبراير القادم. وهناك مشروع تكاملي فلسفي لتنشئة الطفل، سيتم الإعلان عنه خلال منتدى منظمات المجتمع المدني الخامس، وأرجو أن تُوجَّه الدعوة للجميع، ولفت أنظارهم إلى كيفية تربية الطفل والتعامل معه بناء علي دراسة تمت في ١١ دولة عربية؛ تطبيقاً لإستراتيجية جديدة تحمل شعار "**عقل جديد لطفل جديد**". فتربية الطفل ومحاربة الأميَّة جزء لا يتجزأ من كفاح اجتماعي وثقافي، يرمي إلى مكافحة القبح من أجل عقل جديد، كما قال السيد رئيس الجمهورية في لقائه بالكنيسة الإنجيلية بمناسبة أعياد الميلاد، لذا فالشعار ليس لإصلاح التعليم وإنما لإصلاح العقل المصري والثقافة المصرية، راجياً الحفاظ على ديمومة هذا الملتقى، وعلينا أن نتكاتف في إستراتيجيات مستنيرة تعرف قيمة الفعل الاجتماعي.

أوراق العمل والعروض

١. مشروع تأهيل ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل "**أنا اخترت الأمل**".

٢. التوجهات الإستراتيجية لتعليم وتعلم الكبار مدى الحياة

٣. معاً لتعليم جيد للصغار لمواجهة أمية الكبار

١ - تأهيل ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال مشروع تربية الأمل

"أنا اخترت الأمل"

كمال الفكي*

مشروع "تأهيل ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل: أنا أخترت الأمل" ينفذ في مؤسسة دور التربية للرعاية الاجتماعية للأطفال، وفق بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" وعدد من الشركاء، وذلك باعتباره مشروعا يستهدف ضمان توفير التعليم ومحو أمية تلك الفئة من الأطفال.

الهدف العام:

تأهيل الأطفال في وضعية الشارع، من خلال تربية الأمل، وبناء قدرات العاملين معهم، وكسب التأييد لحقهم في الحياة الكريمة، في إطار بيئة تشريعية ومؤسسية مساندة والتشبيك بين الأطراف المعنية.

إستراتيجية العمل بالمشروع:

تقوم فكرة هذا المشروع على تقديم نموذج جديد لدمج أطفال الشوارع،

---

* مدير مشروع تأهيل ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل "أنا اخترت الأمل" بالمجلس العربي للطفولة والتنمية.

ويقوم على اعتبار المؤسسة وحدة الإصلاح (Institution based reform) ويرتكز على أربعة مكونات رئيسة هي:

- تأهيل الأطفال من خلال تربية الأمل، التي تعزز احترامهم وتنمي معارفهم، وتدفع باتجاه تمكينهم تعليميّاً واقتصاديّاً.
- بناء قدرات العاملين مع أطفال الشوارع لضمان نجاح العمل واستمراريته في دمج الأطفال.
- إرساء بيئات تمكينية من خلال التشريع وحوكمة مؤسسات الإيواء والتشبيك بين الأطراف المعنية كافة بقضية أطفال الشوارع،
- بينما يمثل المكون الرابع، المناصرة وكسب التأييد، والسياق الإعلامي لبناء ثقافة جديدة. كما هو مبين في الشكل التوضيحي.

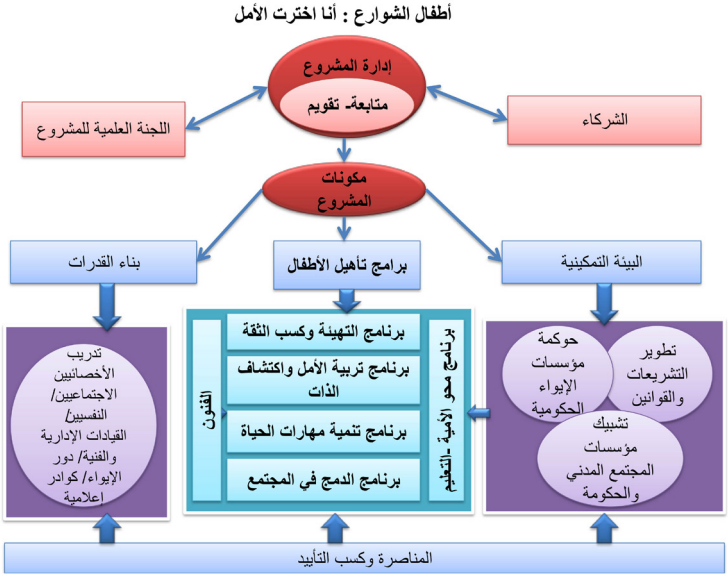

إنجازات المشروع:

يقوم المشروع في تنفيذه على عدة مكونات رئيسة تتمثل في الرسم التالي:

بدأ العمل مع الأطفال في هذا المشروع فى أغسطس ٢٠١٤، ويتم علي أربعة محاور رئيسة هي: الصحة والتعليم والرياضة وتنمية الطفل والفن ومهارات الحياة.

أولاً: في التعليم:

- التعليم في المشروع ينقسم إلى أربعة مكونات: تعليم نظامي ومحو أمية ومعلوماتيةومجتمعي.
- في إطار التعليم النظامي تمَّ توقيع بروتوكول مع وزارة التربية والتعليم للإشراف على المدرسة داخل الدور، وتوفر لها كل الإمكانات اللازمة والمعلمين، وذلك بعد أن تمَّ الحصول على الرقم التعريفي لإلحاق المدرسة بوزارة التربية والتعليم.

- تمَّ فتح فصول تعليم مجتمعي للأطفال.
- تمَّ توقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار؛ حيث تبنى المشروع مفهوماً أوسع وأشمل لمحو الأمية؛ حتى لا يكون مقصوراً على قدرة الشخص على القراءة والكتابة فقط، بل تعدى ذلك إلى البعد الرقمي وأصبح محو الأمية الرقمية هدفاً للدول التي تسعى إلى بناء مجتمعات معرفة حديثة ومتطورة عن طريق إكساب شعوبها المهارات الأساسية التي تمكنهم من استخدام واستعمال تقنيات الحاسوب في حياتهم اليومية، والتي يمكنهم من خلالها استغلال وتطوير الفرص التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية لأنفسهم أو لعائلاتهم أو لمجتمعاتهم بشكل عام.
- تمَّ توفير تدريب للأبناء والعاملين ICDL حيث لا يتوقف مفهوم الوعي المعلوماتي حقيقة على المهارات الاساسية لاستخدام تقنيات الحاسب والشبكات، بل يتعداه إلى بناء الإمكانات والقدرات لاكتشاف المعلومات عند الحاجة إليها وتحديد مكانها وكيفية الوصول إليها وتقييمها واستعمالها بشكل فعال. كما يشمل الوعي بالجوانب الأمنية في العالم الرقمي ومعرفة الحقوق والحدود لتجنب الوقوع فيما يمكن أن يعد جريمة معلوماتية.

ثانياً: الفنون:

- يتم استخدام الفنون في كل مكونات المشروع للوصول إلى قيم معينة والارتقاء بالسلوك، فالفن هو الذي يجعل الطفل يفكر إيجابيّاً حول

نفسه لأنه يرى إنجازاته، والأمر الثاني أن التعليم بالفن يرسخ في ذهن الطفل وغير قابل للنسيان.

- قدمنا في المشروع الفن من خلال الموسيقي وتشكيل كورال للأطفال بالتعاون مع معهد كونسرفتوار.
- أما في المسرح فتمَّ استخدام مسرح الحكي للتعبير عن المكنون لديهم.
- وفي مجال الفنون تمَّ إقامة العديد من المعارض في مجالات (فن تشكيلي – نحت – تشكيل عرائس).

ثالثاً: الصحة:

- يتكون البرنامج الصحي من توعية صحية وبرامج صحية بتوافر قوافل طبية بالتعاون مع نقابة الأطباء، وتستخدم فيها الفنون أيضاً لتمكين الأطفال من التعبير عن المواقف والألم بالرسم.

رابعاً: الرياضة:

- إقامة وإصلاح ملاعب وتأسيس فرق رياضية.
- إقامة المباريات الرياضية.

إضافة إلى ذلك هناك اهتمام بتنمية الذات، وتنظيم رحلات ترفيهية للأماكن الأثريةوالسياحية

في مجال الحوكمة:

- في مجال التكامل المؤسسي، تمَّ إجراء دراسة حول حوكمة المؤسسة، ووفرنا قواعد بيانات وشبكة داخلية تربط كل أفراد المؤسسة بالمباني.

في مجال بناء القدرات:

في هذا المجال أنجز المشروع:

- تدريب المعلمين على برنامج القرائية بالتنسيق مع مديرية التعليم بالجيزة.
- تنظيم أكثر من ١٧ دورة تدريبية للعاملين مع الأطفال، بالإضافة إلى التدريب على حقوق الطفل .

وتجدر الإشارة إلى أن شركاء المجلس في المشروع إلى جانب وزارة التضامن الاجتماعي كل من: وزارة الشباب والرياضة – الهيئة العامة لتعليم الكبار – نقابة الأطباء – الأمانة العامة للصحة النفسية.

٢- التوجهات الإستراتيجية لتعليم وتعلم الكبار مدى الحياة

د. إقبال السمالوطى*

حاولت أن أجمع كل المعلومات العلمية التي استطعت الحصول عليها باعتباري أمين عام الشبكة طوال الفترة السابقة، وما سأعرضه يعطينا رسائل للطريق تؤكد على أن مشكلاتنا ليست في الموارد وإنما في التحفيز على التغيير والإرادة للتغيير. فتعليم الكبار منذ عام ١٩٥٢ أصبح مفهوماً قديماً، والتربية لكل البشر تحررهم وتسمو بعقولهم وإنسانيتهم، وهناك جهود ناجحة في مجال التعليم ولكنها لم تستمر، فقد عرَّف اليونسكو تعليم الكبار بأنه البنية الكلية للعملية المنظمة لتنمية قدرات الأشخاص الكبار الراشدين، وإثراء معرفتهم والارتقاء بمؤهلاتهم (الفنية والمهنية) أو تحويلها إلى وجهة جديدة، وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم لتحقيق هدفين مزدوجين: النمو الشخصي الشامل والمشاركة في التنمية، وتعليم الكبار لا يعتبر نشاطاً مستقلّاً ولكنه جزء مكمل لخطة من خطط التربية والتعليم المستمرة مدى الحياة.

يأتـــي هذا الملتقى ليمثل بداية منهجية علمية لتحقيق الهدف الرابع من سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويعد قاسماً مشتركاً لكل هذه الأهداف وهو "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز

* أمين عام الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار. نائب رئيس اليونسكو الإقليمي لمجموعة الدعم الفني.

فرص التعلم للحياة للجميع. "فالتعليم يؤثر تأثيراً مباشراً مع ستة أهداف من أهداف التنمية المستدامة (هدف ٣ الصحة/ هدف ٥ المساواة / هدف ٨ العمل اللائق / هدف ١٢ الاستهلاك/ هدف ١٣ التخفيف من آثار التغير المناخي).

لقد أصبح من المسلمات التي أثبتتها الدراسات العلمية والواقع المشهود العلاقة الارتباطية بين جودة النظام التعليمي بصفة عامة و انتشار الأمية وعلاقتها بالفقر والجوع والعمل اللائق والمساواة ومواجهة التهميش وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولن يتحقق ذلك إلا ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة بالإضافة إلى تنشيط وتفعيل الشراكات.

وقد أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ في ٩/٣٠ مؤشر جودة التعليم العالمي في ١٤٠ دولة كالتالي:

١) سنغافورة (لي كوان) نقل بلده في أقل من ٥٠ عاماً إلى مدارس التفكير – تعلم الأمة.
٢) سويسرا.
٣) فنلندا.
٤) قطر (الأولى عربيّاً).
١٠) الإمارات.
٢٥) لبنان.
٣٣) البحرين.
٤٥) الأردن.
٥٤) السعودية.
١٣٩) مصر.

وقد بُنيَ على أساس جمع بيانات ١٢ فئة :

١- المؤسسات.

٢- الابتكار وتطوير الأعمال.

٣- بيئة الاقتصاد الكلي.

٤- الصحة.

٥- التعليم الأساسي.

٦- التعليم الجامعي.

٧- التدريب.

٨- كفاءة أسواق السلع.

٩- كفاءة سوق العمل.

١٠- حجم السوق.

١١- تطوير سوق المال.

١٢- الجاهزية للتكنولوجيا.

لماذا سنغافورة الأولى؟

فطن رئيس الوزراء إلى أهمية التعليم في التطوير الاقتصادي وتطوير القوى العاملة.

فأطلق مبادرة "مدارس التفكير تعلم الأمة" القائمة على أربعة مبادئ :

١- إعادة النظر في أجور المعلمين.

٢- قيادة الدارس إلى مزيد من الاستقلالية.

٣- إلغاء التعيين واستحداث التميز المدرس.

٤- إشراف موجهين متخصصين واستحداث برامج جديدة.

(مبادرة تعليم أقل تعلم أكثر).

لماذا قطر؟

- رفع كفاءة الطاقة البشرية.
- تطوير مناهج التعليم الجامعي وما قبل الجامعي.
- الانفتاح على تقنيات الخارج.
- تخصص ٣,٢٪ من ناتجها القومي.
- تخصص ١٢٪ من الإنفاق الحكومي على التعليم (٦ مليار دولار سنويّاً).
- حتى عام ٢٠٢٥، سيتخطى ٤١ مليار دولار.

واحد وتسعين بنداً في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد السادة رؤساء الدول التزامهم واعتمادهم أهداف التنمية المستدامة تحت شعار "تحويل عالمنا".

الشراكات والمجتمع المدني

في محور المتابعة البند ٧٢ نجد أن :

تمَّ اعتماد إطار محكم للمتابعة لتحقيق أقصى تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، على أن تكون تلك المتابعة ذات طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وبما يعزز المساءلة أمام المواطنين ويشجع تبادل أفضل الممارسات والتعلم.

تؤكد هذه المقدمة أهمية شراكة المجتمع المدني بما لديه من قدرة على التواصل مع أصحاب المصلحة، وإقناع الحكومات لتحقيق مستويات الجودة في التعليم النظامي وغير النظامي لصالح المهمشين.

وقد انطلقت الشراكة بقوة في داكار عام ٢٠٠٠ ، ومنذ ذلك الحين زادت منظمات المجتمع المدني وشبكاته الإقليمية والدولية في جميع مجالات التنمية بالتركيز على التعليم للجميع، واختلف تأثيره من بلد لآخر طبقاً لأوضاعه السياسية وحالته الديمقراطية والتشريعات التي تعطي الحق في استقلال المجتمع المدني إذ أحياناً تدعمه وأحياناً تعرقله.

ويشرفني أن أعرض لدور الشبكة في تعزيز القرائية والذي تطور تعريفها منذ عام ٢٠٠٠ في النظر إلى محو الأمية في سياق بناء الاتجاهات واكتساب المهارات.

أشهرت الشبكة في مايو ١٩٩٩ استجابة لما دعا إليه المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار في هامبورج ١٩٩٧ ، وتلبية للإستراتيجية العربية لمحو الأمية الصادرة عام ١٩٧٦ من الإلكسو واليونسكو، وشاركت في الاجتماع التأسيسي ٥٦ منظمة حكومية ومدنية بالإضافة إلى العديد من الخبراء وتضم الشبكة الآن ست عشرة دولة عربية، مؤكدة في أهدافها وفلسفتها على أن تعليم الكبار والتعليم الجيد للجميع حق إنساني، وأن التعليم والتعلم يخلقان التواصل بين الأصالة والمعاصرة وبما يمكن لأبناء الأمة العربية الحفاظ على هويتهم مع التركيز على المرأة والفئات المهمشة.

تمتلك الشبكة زخماً من الدراسات العلمية ونتائج وتوصيات عشرات المؤتمرات والورش التدريبية التي عقدت في مختلف الدول العربية التي ناقشت قضايا مهمة في مختلف الدول العربية، باستخدام المقاييس التحصيلية والنفسية للكبار واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعليم الكبار/ العولمة/ الديمقراطية/ التمكين .... إلخ.

- هذا وشاركت الشبكة منذ نشأتها في جميع المؤتمرات العالمية وإصدار التقارير العربية في داكار وبانكوك (تايلاند ٢٠٠٣) وتونس والمؤتمر الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية فى البرازيل.
- حصلت على جائزة محو الأمية الحضارية من الالكسو ٢٠٠٣.
- شغلت موقع المنسق الإقليمي للتعليم للجميع حتى ٢٠١١.
- انتخبت الشبكة نائباً للمجلس العالمي لتعليم الكبار ICEA عن المنطقة العربية من خلال أ/ غادة الجابي و أ. عائشة باركي رئيسي المجلس التنفيذي للشبكة، ثم أ. سهام نجم الأمين العام السابق.

وحاليّاً وبدءاً من عام ٢٠١٣ وعلى الرغم من الظروف الطارئة التي يمر بها الوطن العربي، فقد تمَّ تجديد اعتماد الشبكة لمدة خمس سنوات من السلطات المصرية دولة المقر.

- فازت الشبكة في انتخابات عضوية اللجنة التنسيقية للمشاورة الجماعية CCNGO في سانتياجو – تشيلي من خلال الأمين العام في مايو عام ٢٠١٤.
- كما شاركت الشبكة في مبادرة جديرة بالدراسة وبالتعاون مع ثلاث شبكات إقليمية وبرعاية من DVV بالأردن، وفي إطلاق أكاديمية عربية لتعليم الكبار ٢٠١٤ تستهدف التجديد التربوي.
- كما مثلت المجتمع المدني العربي في اللجنة التنسيقية للعقد العربي لمحو الأمية بجامعة الدول العربية في يناير ٢٠١٥.
- دعمت الشبكة القضية الفلسطينية وأصدرت بيانات التنديد بالجرائم الوحشية، وأرسلتها باللغة الإنجليزية إلى كل المنظمات الدولية.

– هذا وقد تمت دعوة أعضاء الشبكة للمشاركة في أهم المؤتمرات الدولية "التعليم والتنمية المستدامة باليابان" ومنتدى المنظمات غير الحكومية في كوريا الجنوبية" ٢٠١٥.

ويشرفني وباعتباري أمين عام الشبكة ومن خلال عضوية CCNGO المشاركة في لجنة الصياغة لوثيقة المنظمات غير الحكومية بإنشيون وتقرير وتوصيات مؤتمر شرم الشيخ بمصر واليوم العالمي لمحو الأمية وتعليم الكبار سنويّاً بيونسكو باريس .وفي مراجعة إطار العمل للتعليم للجميع والذي تم اعتماده في الدورة ٣٨ للمؤتمر العام لليونسكو في ٢٠١٥/١١/٤ ، كما تمَّ انتخاب الأمين العام نائباً لرئيس اليونسكو الإقليمي العربي في مجموعة الدعم الفني.

تعليم وتعلم الكبار مدى الحياة :

أظهر التقرير العالمي الأول بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة UIL، 2010) أن واضعي السياسات التربوية في العديد من الدول قد بدءوا بفهم أهمية تعليم الكبار وإدراجه في محور التعلم مدى الحياة، ولكن مع ذلك، كان قطاع تعليم الكبار غير مزود بموارد جيدة ويطرح تحديات أمام الحوكمة الفعالة. ولا يزال انعدام المساواة في الانتفاع من التعليم والمشاركة فيه وفي محصلاته مستمرّاً في مختلف أرجاء العالم.

وقد منح إطار عمل بيليم (UIL، 2010أ) معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة مهمة إعداد التقارير العالمية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم (GRALE) في فترات منتظمة.

ويستخلص هذا التقرير العالمي الثاني بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، أنه حتى الآن بناءً على المعلومات المتوافرة في التقارير المرحلية الوطنية لم يتغير الكثير منذ المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي انعقد في العام ٢٠٠٩ وأن أوضاع تعليم الكبار لم تتغير كثيراً.

وثمه درس مهم مستخلص من جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد ٢٠١٥ ألا وهو أن يدعم بالتزامات مبنية على الرصد والتقييم. وقد أكد الإصدار الثاني للتقرير العالمي ضرورة وضع محو الأمية في الطليعة.

المنطقة العربية والأمية :

اليونسكو اليوم العالمي لمحو الأمية ٢٠١٦

ذكرت تقارير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) أن عدد الأميين في المنطقة العربية في عام ٢٠١٣ ، بلغ ٩٧,٢ مليون شخص من أصل حوالي ٣٤٠ مليون نسمة، أي بنسبة ٢٧,٩٪ من مجموع السكان ،ودقت المنظمة ناقوس الخطر مشيرة إلى أن الدول العربية لم تحقق تقدماً حقيقيّاً على طريق محو الأمية على مدار السنة الماضية، وأن نسبة النساء من الأميين العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ عاماً تبلغ ٦٠٪. وكشف تقرير المنظمة أن أكثر من ٦ ملايين طفل في العالم العربي ممن هم في سن الدراسة غير منخرطين في سلك التعليم، كما أن نسبة ٢٠٪ من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي يتخلفون عنه خلال المرحلة الدراسية الأولى بل تبلغ هذه النسبة ٣٠٪ في بعض الدول العربية. وبذلت العديد من الدول العربية جهوداً كبيرة في مجال مكافحة الأمية خلال العقد الماضي، وقدمت

تعليماً قوياً ونوعيّاً ومتميزاً ما أدى إلى انخفاض نسبة الأميين من إجمالي عدد سكان الوطن العربي من ٧٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٪ العام الجاري.

لكن وعلى الرغم من تلك الجهود، ظلت أعداد الأميين تتزايد بشكل مطرد بفعل الزيادة السريعة في عدد السكان، فقد ارتفع عددهم من ٥٠ مليوناً عام ١٩٧٠ إلى ٦١مليوناً عام ١٩٩٠ ثم ٧٥ مليوناً بحلول عام ٢٠٠٨ ليستقر عددهم عند ٩٧ مليوناً في عام ٢٠١٣، وتصنف منظمة اليونسكو المنطقة العربية كأضعف مناطق العالم في مكافحة الأمية.

واستنتج تقرير الألكسو، أنه في حال استمرار النسق التعليمي الحالي فإن العالم العربي لن يكون قادراً على تحقيق المساواة بين الجنسين قبل عام ٢٠٢٠ ، وتحقيق التعليم الأساسي للجميع قبل عام ٢٠٥٠ .

وطبقاً لإحصائيات الألكسو فإن مصر و السودان والجزائر والمغرب واليمن. تشكل هذه الدول الخمس مجتمعة ٧٨٪ من الأميين في البلاد العربية.

أما الدول الأوفر حظّاً من الدول العربية الأعضاء، والتي تسجل نسباً متدنية من الأمية فهي البلدان الصغيرة الخليجية ذات الموارد النفطية، (الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت)، إضافة إلى الفلسطينيين، وتأتي بعدها وبدرجة أقل الأردن وسوريا وليبيا وتونس والتي تبلغ نسبة الأمية فيها (مجتمعة نسبة ١٣٪).

نسبة الأمية للإناث ١٥ فأكثر في الوطن العربي

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الأردن	٢٤,٨	٢٠,٣	١٦,٥	١٣,٣	١٠,٣
البحرين	٢٨,٧٥	٢٢,٤٦	٢١,٣٢	—	٨,٣٧
تونس	٤٨,٣	٤٢,٣	٣٤,٧	٣٣,٢	٢٨,٩
الجزائر	٤٠,٣٣	٤٠,٣٣	٣٩,٩٦	٢٨,٤	١٥,٥
السودان	٤٠,٨	٥١	٤٩,٦	٤٩,٦	٥٩,٨
عمان	٥٣,٩	—	٢٩,٤	—	١٩,٤
فلسطين	—	٢٣	١٦,١	١١,١	٧,٨
لبنان	٢٦,٩	٢٣,١	١٩,٧	١١,٨	—
ليبيا	٣٣	٧,٤	N/A	١,٧	—
مصر	—	٤٠	٥١	٣٧	٣٨,٦
المغرب	٧٠	٦٥	٥٦	٥٤,٧	—
موريتانيا	٦١	٥٢	٥٤,٧	٤٩	٧١,١
اليمن	٨٥,٣٩	—	٧٥,٤٥	—	٦٠

بناءً على هذه الإحصائيات :

- لابد للقرائية أن تحتل مكانها في تطبيق التعلم مدى الحياة للجميع، ويجب ترسيخ وتوجيه السياسات والعمل بأحدث التطورات المفاهيمية والمناهجية والعملية.
- ويجب أن يجري التركيز علي إنشاء بيئات محو أمية ومجتمعات تعلم غنية بدلاً من مجرد تقليص الأمية كميّاً فقط. وسيحدث ذلك عندما

يتجذر محو الأمية والتعلم في منظورات تربوية واسعة النطاق تطال كل مجالات الحياة، وتتضمن التعلم المرتبط والمرتكز على احتياجات الفئة المستهدفة ومنهجية التعلم مدى الحياة والمهارات الحياتية والمهنية، والتعلم المجتمعي والمشاركة الاجتماعية والسياسية والحياة الأسرية والعمل الصحي والبيئي.

محو الأمية في سياق منظومة تنموية

أولاً: الفقر والتعليم:

أدرك العالم أن الحرمان من التعليم مقيساً بعدد سنوات الدراسة ومعدل التحاق الأطفال بالدراسة، هو – في الحقيقة – وجه من أوجه الفقر يؤدى إليه وينتج عنه. وتؤكد على هذه الحقيقة دراسة علمية قمنا بإعدادها حيث تمت دراسة علاقة الارتباط بين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (١,٢٥ دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية) ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان البالغين وهو ٠,٧٦ (علاقة عكسية قوية)، أي ان التعليم يؤثر ويتأثر بحالة الفقر.

والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الخاصة بالفقر والتعليم لدى بعض الدول العربية.

١- بعض المؤشرات التنموية لمجموعة من الدول العربية

الدول	التعليم		الفقر			
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ١٥ سنة فأكثر	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل الوطنى	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل الدولى ١,٢٥ دولار يوميّاً
	٢٠٠٥-٢٠١٣	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠٠٤-٢٠١٤	٢٠٠٤-٢٠١٤	٢٠٠٢-٢٠١٢
الجزائر	٧٢,٦	٤,٣	..	..	..	..
مصر	٧٣,٩	٣,٨	٠,٠١٦	٠,٤	٢٥,٢	١,٧
العراق	٧٩,٠	..	٠,٠٥٢	٢,٥	١٨,٩	٣,٩
الأردن	٩٧,٩	..	٠,٠٠٤	٠,١	١٤,٤	٠,١
لبنان	٨٩,٦	٢,٦	..	..	..	..
ليبيا	٨٩,٩	..	٠,٠٠٥	٠,١	..	..
المغرب	٦٧,١	٦,٦	٠,٠٦٩	٤,٩	٨,٩	٢,٥٧
فلسطين	٩٥,٩	..	٠,٠٠٧	٠,١	٢٥,٨	٠,١
السودان	٧٣,٤	٢,٢	٠,٢٩٠	٣١,٩	٤٦,٥	١٩,٨
سوريا	٨٥,١	٤,٩	٠,٠٢٨	١,٣	٣٥,٢	١,٧
تونس	٧٩,٧	٦,٢	٠,٠٠٦	٠,٢	١٥,٥	٠,٧
اليمن	٦٦,٤	٤,٦	٠,٢٠٠	١٩,٤	٣٤,٨	٩,٨

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٥

ولدراسة العلاقة السببية بين الفقر والأمية للتعرف على أيهما يسبب الآخر تمَّ استخدام نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Model على

٧٣ دولة في مستويات تنمية مختلفة (كما هو موضح بالجدول التالي) تتوافر لها بيانات عن المتغيرات – محل الدراسة والتي تمَّ الحصول عليها من تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٥.

جدول ٢:خصائص دول العينة المستخدمة في الدراسة

مستوى التنمية	دول عربية	دول غير عربية	الإجمالى
تنمية بشرية مرتفعة جدّاً		١٧	١٧
تنمية بشرية مرتفعة	٢	٢٥	٢٧
تنمية بشرية متوسطة	٥	١٨	٢٣
تنمية بشرية منخفضة	٤	٢	٦
الإجمالي	١١	٦٢	٧٣

وباستخدام بيانات هذه الدول تمَّ اختبار الفروض التالية:

١– هل الفقر يعتبر سبباً مباشراً يمكن أن يفسر انتشار الأمية داخل الدولة.

٢– هل الأمية والبطالة تعتبران سببيْن مباشريْن يمكن أن يفسرا مستوى الفقر داخل الدولة؟

وتمَّ تطبيق نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equation model وتصميم فروضه، فجاءت نتائجه كالتالي:

وجاءت النتائج كالتالى:

تعتبر الأمية أحد المتغيرات التي يمكن أن تفسر الفقر بشكل مباشر إلا أن العكس غير صحيح؛ حيث أظهرت النتائج أن العلاقة بين الفقر والأمية غير معنوية. وهو ما يجعل القضاء على الأمية في إحدى الخطوات اللازمة للتغلب على الفقر. بينما علاج الفقر في حد ذاته ليس علاجاً للأمية.

والتساؤل الآن : كيف نفسر هذه الأوضاع، ولماذا وصلنا إليها ؟

ثانياً : العدالة الاجتماعية والفجوات في الوطن العربي:

أ- مصر:

- ترتفع نسبة الفقر كلما ارتفعت نسبة الأمية ؛وتعتبر نسبة ٨٧٪ من الفقراء من الفئات التي تعاني من الأمية.
- وقد أوضحت الدراسة التي اعتمدت على بيانات مسح متابعة وتقييم حالة الأمن الغذائي المصري الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠١٥ أن:
- متوسط الإنفاق على الطعام والشراب في العالم ٢٢٪. وفي مصر ٣٤٪ .
- و٤٥٪ من المصروفات للأسرة على الدروس الخصوصية.

ب - العراق:

أظهرت مؤشرات الفقر في العراق لسنة ٢٠١٢ أن نسبة الفقر في العراق بلغت (١٨,٩٪)، وأن الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما على التوالي (٣٠,٧٪) و (١٣,٥٪).

تكشف التقارير عن تزايد معدل الأمية بشكل مقلق لدرجة وصولها إلى ٧٢٪، نظراً إلى قلة كفاءة المؤسسات التعليمية وبنيتها التحتية الناتجة عن الفقر.

ج - اليمن :

عزا التقرير الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم تفشي ظاهرة الأمية وسط الأطفال إلى أسباب تتعلق بضعف البنى المؤسسية القائمة على التعليم الأساسي، وتزايد الطلب الاجتماعي للخدمات الأساسية وإلى نمو سكاني مرتفع، وتشتت السكان، بالإضافة إلى تجمعات صغيرة متناثرة في مناطق ريفية صعبة التضاريس.

ثالثاً : تمويل التعليم - الواقع المفجع:

على مستوى العالم:

– نحتاج في التعليم الأساسي إلى ٢٦ مليار دولار سنويّاً

– وفي التعليم بصفة عامة ٢٢إلى بليون في السنة .

– البنك الدولي لا يمول محو الأمية منذ ١٩٨٠.

ما يجب أن يكون :

– التمويل : من ٤ : ٦٪ من الناتج المحلي.

– إنفاق من ١٥ : ٢٠٪ على التعليم.

"وطبقاً لتقرير رصد التعليم عام ٢٠١٥" :

١– لم تصل نسبة الإنفاق على التعليم إلى ٢٠٪ في معظم الدول.

٢– وقد خفض المجتمع الدولي منح التعليم منذ عام ٢٠١٠.

٣– ونيبال في تحسين مستمر من خلال ٣ إحصاءات؛ لأنها خصصت ٢٥مليون دولار سنويّاً ٢٠٠٨ : ٢٠١٢.

رابعاً: العدالة الاجتماعية وجودة التعليم في الوطن العربي:

إن التكافؤ في الحصول على الفرص مرتبط ارتباطاً لصيقاً بجودة التعليم المقدم؛ فقد أشار تقرير الأهداف الإنمائية العربي إلى أن ٢٠٪ من الأطفال الفقراء يحرمون من التعليم، و١,١٪ يكملون تعليماً عالياً. فنجد فى مصر – على سبيل المثال – هناك فجوة نوعية بين أربع طبقات اقتصادية وهم طبقة الأغنياء وطبقة متوسطي الدخل وطبقة الفقراء وطبقة المعدمين والمهمشين، ويرتبط وجود الإنسان في أى طبقة من هذه الطبقات بإتاحة

الفرص الوظيفية له، وارتباط الفرص بجودة التعليم المقدم له. فنقص العدالة المتمثِّل فى الحصول على الفرصة يرتبط ارتباطاً جليّاً بالتعليم، الذى يرتبط بشكل واضح أيضاً بالفقر مما يجعلنا ندور فى حلقة مفرغة ضلوعها: جودة التعليم – الفقر– تكافؤ الفرص . وإذا نظرنا إلى المجتمع المصرى على سبيل المثال نجد أن الفجوة فى عدم تكافؤ الفرص **يضعنا أمام أربعة مستويات فى التعليم هي**:

١- الحاصلون على تعليم أجنبى أو تعليم متميز من أبناء الطبقة الغنية أو العليا (ذات المستوى الاقتصادى المرتفع)، الذين فى يتعلم أبناؤهم فى مدارس تستعين بمناهج تعليمية خارجية وأحياناً كثيرة بمدرسين أجانب، ومن أهم أنواع التعليم المقدم لهذه الفئة التعليم الأمريكى أو الكندى أو البريطانى أو الالمانى..)، والذين لا يمثلون إلا النسبة القليلة من المجتمع والمتواجدين فى المدن الكبرى فقط واستطاعوا بفضل مستوى تعليمهم أن يحصدوا معظم الفرص الوظيفية التى من شأنها أن تتيح لهم مستوى اقتصاديّاً متميزاً سواء فى العمل أو الترقي في المناصب بعد أن يعملوا، كما أتاح لهم الفرص داخل وخارج مصر نظراً إلى اكتسابهم المعلومات والمهارات والقدرات الفنية والشخصية، كما قدم لهم هذا التعليم الفرص للاندماج فى سوق العمل بسهولة ويسر. ونسبة من يحصلون على هذا النوع من التعليم لا تتعدى ٥٪.

٢- المستوى الثانى من التعلم الذى ينتشر فى المدن كبيرة كانت أو صغيرة وهم خريجو مدارس اللغات الذين يتعلمون تعليماً مصريّاً ولكن يركزون على لغة واحدة إضافية تقريباً حتى ولو كانوا يتعلمون أكثر من لغة،

كما أن هذه الفئة تزداد نسبتها بين أبناء الطبقة المتوسطة ويحصلون أيضاً على بعض الفرص التوظيفية وإن كانت أقل بكثير من أبناء التعليم الدولى، وتتمثل نسبتهم فى ٢٥٪ من الطلبة.

٣- أما النسبة الأكثر انتشاراً فهي طلبة التعليم الحكومى العام الذى يعانى من ضعف فى اللغة وتقصير واضح فى تعلم اللغة العربية، كما يتسم بعدم اهتمامه بإكساب الطلاب المهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل سواء مهارات فنية أو مهارات شخصية. ويحصل أبناء هذا التعليم على أقل فرص توظيفية ممكنة مما يجعلهم فى الأغلب الأعم عاطلون سواء كانوا خريجى جامعات أو خريجى مدارس ثانوية فنية متخصصة. وينتشر أبناء هذا النوع من التعليم فى القرى والمناطق الفقيرة فى المدن والمناطق العشوائية أو النائية إن وجد بها مدارس. وتمثل نسبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم ٦٠٪.

٤- النوع الرابع والأخير هم المتسربون من التعليم العام نتيجة ضعف الخدمة التعليمية المقدمة أو نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو من لم يحصل مطلقاً على فرصة تعليم نتيجة انعدامها من الأساس لبعد المدرسة عشرات الأميال عن إقامته وخصوصاً في المناطق النائية والحدودية والمناطق العشوائية وبعض قرى ونجوع مصر.

(الإتاحة والجودة)

هؤلاء الأشخاص الذين يتزايد وجودهم نتيجة لصعوبة وصول الخدمة التعليمية إليهم؛ نظراً إلى عدم قدرة الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم

والهيئة العامة للأبنية التعليمية على سد الاحتياج إلى بناء المدارس وإتاحة التعليم لكل طفل فى السادسة من عمرة نتيجة الزيادة السكانية الهائلة فى مصر، هم من يطلق عليهم أميّون بعد تجاوزهم السادس عشرة من عمرهم، وهم الأكثر فقراً؛ حيث الارتباط اللصيق بين هذه الأبعاد الثلاثة التعليم/ الفرص التوظيفية/ الفقر. وهؤلاء إما لا يجدون عملاً أو يعملون فقط فى الأعمال المتدنية أو الشاقة التى يحصدها الرجال أكثر من النساء.

- الخلاصة أن المجتمع المصرى مقسم إلى أربع شرائح اقتصادية تعليمية، كل شريحة يرتبط بها مستوى جودة معين من الخدمة التعليمية، أي كلما زادت جودة التعليم زاد المستوى الاقتصادى والعكس صحيح.
- كما أن الأميِّن فى مصر هم الأقل فى المستوى الاقتصادي، والذي قد يصل إلى حد الكفاف ، كما في أمية النساء التي تنحصر في الفئات الأكثر فقراً والأقل تعليماً.

هذا بالإضافة إلى الفجوة الجغرافية في جودة التعليم بين الوجه القبلي والبحري، فنجد أن نسبة النجاح في ٥٠٪ من مدارس الوجه القبلي أقل من المتوسط القومي للنجاح مقارنة بـ ٢٧٪ في الوجه البحري.

المحاور الموجهة للعمل في مجال تعليم الكبار:

المحور الأول: في مجال القرائية:

١- محو الأمية عملية متواصلة مستمرة مدى الحياة . فالتعلم واستخدام مهارات القرائية هما عمليتان مستمرتان تحصلان داخل وخارج الأطر التربوية المحددة وطوال الحياة.

٢- يجب أن تركز سياسة محو الأمية على تطوير وتحسين المهارات الأساسية

وأن تتضمن إنشاء بيئات قرائية ومجتمعات تعلم غنية .

٣- تطوير أساليب وأدوات قياس ملائمة ثقافيّاً وتحسين نوعية الدراسات الاستقصائية ذات التكلفة البسيطة المعتمدة على موارد المجتمع، وإجراء وتبادل البحوث والمبادرات والخبرات وتوثيقها على المستوى القطري والإقليمي والدولي.

المحور الثاني: الحوكمة:

تبنى إطار عمل **بيليم** مبدأيْن رئيسيين من مبادئ الحوكمة: تطبيق السياسات والبرامج بشكل فعال وشفاف وخاضع للمساءلة ؛ وتمثيل ومشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لضمان الاستجابة لحاجات المتعلمين . كما أوصى بثلاثة أساليب لتطبيق وتعزيز التعاون والشراكات.

أ. اعتماد اللامركزية وصولاً إلى المستوى الإقليمي والمحلي، غير أن التطبيق الفعال يتطلب تمويلاً ملائماً وبناءً شاملاً للقدرات إلى جانب كفاءة التنسيق.

ب. التزام كل الفاعلين والأطراف المعنية شرطاً رئيساً للحوكمة في تعليم الكبار، بالإضافة إلى آليات وممارسات تنسيق فعالة.

ج. تعليم وتعلم الكبار قطاع معقد بطبيعته يجمع ما بين السياسات والعمل الميداني وتحسين نوعيه الحياة؛ لذا يتطلب بناء القدرات وآليات التنسيق بين الفاعلين في التنمية.

المحور الثالث : التمويل:

عجز العديد من الدول الأعضاء عن تأمين معلومات دقيقة حول التمويل في التقارير الوطنية؛ نظراً إلى تنوع برامج تعليم الكبار وقنوات التمويل، بالرغم

من تدني الاستثمار في تعليم الكبار "المفترض ٦٪ من ناتج الدول العربية المحلي وعددها ١١ ممن قدموا تقرير بيليم لم ينفقوا على محو الأمية أكثر من ٢ :٣٪"؛ نظراً إلى أن ما يوفره في القطاعات الأخرى متدنٍّ. ويرتبط ذلك بغياب الإرادة السياسية واحترام التزامات الدول والجهات المانحة.

- المناصرة وتعبئة الموارد يتطلبان إستراتيجيات مبتكرة ومتعددة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وإيجاد طرق جديدة لتعبئة الموارد المالية والبشرية والتنظيمية .
- إظهار فوائد التعلم الاقتصادية والعائد الاجتماعي الإنساني لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار على القطاعات الأخرى (الصحة/ الزواج المبكر/ الزيادة السكانية .... إلخ).

المحور الرابع: الإتاحة والدمج:

١- من الضروري أن تصمم الدول أطر رصد للفئات المستهدفة وخصائصها واحتياجاتها ودوافعها للتعلم.

٢- الحاجة إلى دراسات مقارنة لإطلاع الدول على مكانتها مقارنة بالدول الأخرى التي تواجه مشكلات مماثلة.

٣- رسم خريطة التحديات التي تعترض المجموعات المستهدفة من خلال مسوحات ذات عينات صغيرة كمرحلة أولى.

المحور الخامس: الجـودة :

وضع أطر مؤهلات المعادلة ما بين التعلم النظامي واللانظامي وغير النظامي ولمواءمة محو الأمية والتعليم الأساسي للكبار بالمؤهلات المهنية؛ مما

يسهم في تأمين الإنصاف والفعالية في تعلُّم الكبار وتعليمهم (الفرصة الثانية والمسارات والبدائل المتعددة مدى الحياة). مما يسمح بتنوع التعليم ومساراته. ويملك اليوم ٨٧ بلداً من بين ١٢٧ بلداً (٦٨٪) أطر سياسات للاعتراف بالتعلم غير النظامي واللانظامي والمصادقة عليه ومنحة الاعتمادات.

ويتمحور معيار الجودة المعمول به حاليّاً حول المنهاج الدراسي بشكل أساسي، ولكن يجب أن يشمل كل أبعاد الجودة (المنهاج الدراسي ومواد التعلم والتدريب والأساليب وتقييم نواتج التعلم).

كما تلعب الجودة المهنية لمعلمي/ مدربي تعلم وتعليم الكبار دوراً بارزاً في سياسات الجودة. ففي معظم الدول، نجد أن التدريبات التي يتلقاها ممارسو تعليم الكبار وكذلك مؤهلاتهم وأوضاعهم المهنية وأجورهم وظروف عملهم هي أدني من تلك المتاحة لمعلمي/ مدربي القطاعات التعليمية الأخرى. ويبقى قطاع تعليم الكبار بشكل عام يعانى من ضعف المعايير الاحترافية مع أن بعض الدول قد وضعت معايير كفاءة وطنية تتضمن الأطر القانونية والاعتمادات المؤسسية.

وأخيراً :

يتسم المشهد العالمي لتعلم وتعليم الكبار سواء في التقرير العالمي الأول بشأن تعلم الكبار وتعليمهم والأخير ٢٠١٦: بأنه قطاع يتميز بمبادئ وممارسات متنوعة، وهو يواجه تحديات جمة في بيئة يصعب فيها توفير الموارد بشكل مستمر ومستقر، بَيْدَ أنه قطاع مصمم لتحسين جودة وفعالية إسهامه في التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للجميع.

التحديات التي تواجه الوطن العربي :

في ضوء مناقشات السادة الوزراء العرب في مؤتمر اليونسكو الإقليمي للدول العربية حول التعليم والتربية ما بعد ٢٠١٥، المنعقد فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٩يناير ٢٠١٥ بشرم الشيخ، أجمع المشاركون على مبدأ "**الضمان العادل والشامل لجودة التعليم في جميع المراحل التعليمية والتعلم مدى الحياة للجميع، وتبلورت النقاشات حول:"**

أن التحدي الأساس يكمن في **محدودية الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف وإتاحة المدخلات لتنفيذه وهي:**

- الموارد المالية والفنية والإدارية وكفاءة المعلمين والهيئة المعاونة وإعدادهم وتنميتهم مهنيّاً وأخلاقيّاً مع توفير مستوى معيشة لائق.
- وتختلف أسباب محدودية الموارد من بلد عربي لآخر؛ فالبعض يعاني الفقر والبطالة وتدني معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مطردة في عدد السكان، بينما تعاني الدول الأخرى من احتلال وتحولات استثنائية وممارسات عنيفة لا إنسانية أثرت على البنية التحتية والحوكمة بالإضافة إلى التعليم في حالات الطوارئ ونزوح اللاجئين إلى البلاد المصنفة، وأثر كل ذلك على تدهور نوعية التعليم (مثال التعليم في الموصل).

دراسة عن التعليم في الموصل تحت ظل سيطرة ISIS :[١]

"الكتب المنهجية للمرحلة الابتدائية لمن تتراوح أعمارهم بين ٦–١٢ سنة مبتدئين من المقدمة التي تكون موحدة لجميع المواد، سيجد بوضوح جديد أنها تروِّج لفكر (الدولة الإسلامية) والتطرف الديني – فمثلاً في كتب اللياقة

البدنية للصف الأول الابتدائي وضعت كلمتا (باقية وتتمدد) لممارسة التمارين الرياضية للطلبة، وهاتان الكلمتان تردان في الشعار الذي تردده عناصر التنظيم بحماسهم المعهود: (دولة الإسلام باقية وتتمدد).

ويلاحظ أن الرسوم التوضيحية لهذه الكتب كاللياقة البدنية والتربية الجهادية تكون على شكل أطفال يرتدون لباس الدولة الإسلامية (الأفغاني) إلى جانب أسلحة مختلفة كالمسدس وغيره.

أما مادة الرياضيات فإنها تتضمن مسائل وحسابات رياضية ذات فكر متطرف دموي يولِّد العنف لدى الأطفال – مثلاً حساب إنتاج مصنع عبوات ناسفة في إحدى الولايات – عدد الروافض الذين يقتلهم الانتحاري بسيارته المفخخة.

واستبدل التنظيم منهج التاريخ بسيرة أمرائه وقادته .....إلخ، وهي من الأفكار التي يريد زرعها في عقول الطلبة خصوصاً المراهقين.

إن هذه المناهج تحث على العنف والتطرف؛ لذلك امتنع أولياء أمور الطلبة عن إرسالهم للمدارس بعد أن وضع تنظيم ISIS أفكاره المتطرفة والدموية في مناهجه لترسيخ ثقافة العنف والتطرف والعدائية التي تخالف مبدأ الإنسانية.

الفئات المهمشة:

أ- **اللاجئون:** استضافت المنطقة ٤,٧مليون لاجئ فلسطيني ومليوني لاجئ عراقي وأكثر من مليوني لاجئ سوري، خصوصاً في الأردن ولبنان، في حين يتجاوز عدد النازحين داخليّاً في دول أخرى الملايين.

ب- **ذوو الأشخاص:** الذين لم يتم تمثيلهم على النحو المناسب في معظم

قطاعات المرافق العامة، وفي قطاع التعليم، غالباً ما لا تكون المدارس متاحة، ويعاني المعلمون نقصاً في المهارات، والأمر سيان بالنسبة إلى الأطفال المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين ينتهي بهم الأمر في مراكز منفصلة أو يبقون في ديارهم. ومن الملاحظ أن هذا الموضوع لم يأخذ الاهتمام الكافي ولم يحظَ بالموارد الضرورية.

ج- **وترد النساء والفتيات على لائحة** "المهمشين" خصوصاً في العالم العربي. فوضعيتهن الذهنية التقليدية متخلفة عن نظرائهن الذكور. وبعض الدول وضعت إستراتيجيات لضمان الإنصاف، فلا يزال الدرب طويلاً أمام تحقيق هذا الهدف ؛ مما يدل على أن المجموعات المهمشة تشكل النسبة الأكبر من الطلاب المتسربين أو الأطفال والشباب غير المقيدين في المدرسة؛ فهم يتسربون لأسباب على صلة بحاجات خاصة بهم مثل:

- النظام التعليمي غير الكفء.
- عدم توفير التعليم النوعي وبيئة التعلم السليمة.

هذا بالإضافة إلى:

- **الفجوة بين الجنسيْن،** وتمكينهم وضمان مشاركتهم ودمجهم اقتصاديّاً واجتماعياً.
- ضعف الاستقلالية ومشاركة جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرار والمساءلة في إدارة التعليم.
- لا توجد مناهج عربية مشتركة تحقق السلام وقبول الآخر ونشر صحيح الدين الإسلامي المناهض للتطرف والعنف.

- لا يوجد فهم واضح مشترك وآليات مقننة لرصد التقارير الوطنية.
- هذا ونظراً إلى أن التعليم أساس التنمية، فإن ضعف التنسيق والتكامل أفقيّاً مع جميع الأطراف ورأسيّاً على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أديا إلى ضعف إتاحة وتحديث البيانات وبناء معاير ومؤشرات تتيح القياس والتقييم والمساءلة. والقدرة على إشراك أصحاب المصلحة وتعبئة وتنظيم المشاركة المجتمعية.

تساؤلات وليست توصيات:

- هل يؤدي التعليم في الوطن العربي إلى حراك اجتماعي (الحركة على سلم متدرج لمستويات المعيشة والطبقات الاجتماعية)، وأي تعليم يحقق ذلك؟
- في ظل الحقائق السابقة، هل يمكن أن نحلل أسباب فشل تعليم الكبار؟ وما هي إلهاماتنا وخبراتنا السابقة لتحقيق تجديد تربوي في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي؟

دور المجتمع المدني:

خلق قيمة رمزية للتعليم والتعلم (symbolic value) كقيمة في حد ذاتهما.

١- استثارة الدافعية للإنجاز والمبادرة والثقة والاندماج (رأس المال الاجتماعي).

٢- حركة تنوير تستهدف بناء وعي الأميين، وتمكينهم من خلال برامج محو الأمية.

٣- حملة مدافعة لإقناع متخذي القرار بأهمية محو الأمية وتعليم وتعلم الكبار مدى الحياة للجميع، وأن الاستثمار في التعليم = المستقبل.

٤- الاستفادة من التجارب الناجحة في حل إشكاليات العلاقة بين التعليم والعمل مثل (ماليزيا - اليابان)؛ حيث تسهم المؤسسات الصناعية في وضع برامج التعليم الفني (النظامي وغير النظامي) لحاجة المجتمع المحلي ومتطلبات المصانع والشركات.

٥- شراكات واسعة لربط التعليم وتعلم الكبار بتحسين نوعية الحياة بالتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية (لصالح الفقراء والمهمشين).

التوجهات المستقبلية للشبكة:

أولاً: الرؤية:

رؤية ومسارات مبتكرة لتحقيق التجديد التربوي لتعليم الكبار كحق يعطي أولوية للفئات المهمشة دون تمييز، ويحقق التمكين والتنوع والتعلم التشاركي ويرفع الوصمة عن الأميين .

وفي هذا الصدد أشير إلى استخدام (غاندي) تعليم الكبار لتحقيق المقاومة السلبية في الهند واستخدام (اليونسكو) تعليم الكبار لتحقيق السلام، ونحن أحوج ما نكون إلى استخدام تعليم الكبار لمواجهة التطرف والعنف والفكر المغلوط حول ديننا الإسلامي الحنيف وما نعانيه من موجات الإرهاب.

المفهوم الإجرائي لتعليم الكبار:

التحول من التعليم إلى التعلم/ احتياجات التعلم المستمر وليس

احتياجات السوق فقط / التعلم التشاركي/ تنوع مصادر التعليم/ التحرر من النص / محتوى التعلم من احتياجات وثقافة وخبرات المتعلمين/ التعلم والتنمية المستدامة / المواطنة / الأولوية للمرأة والمهمشين/ الشراكة الفاعلة مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص.

المشاركة في تحقيق

أ) الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (غايات ٥، ٦، ٧) .

ب) المشاركة في تنفيذ برنامج العمل والخطة الفنية الواردة ضمن التقرير الختامي للجنة التنسيقية للعقد العربي ٢٠١٥: ٢٠٢٤ في ١٢ : ٢٠١٥/١/١٣.

مجالات العمل :

أولاً : الترويج والشراكات :

تعبئة الموارد المحلية وتنظيم المجتمع المحلي ونشر ثقافة التطوع لتعزيز تعليم الكبار وعلاقته بالتنمية المستدامة. بالإضافة إلى إقامة شراكات متعددة عربية وإفريقية ودولية وعلى المستوى الوطني (تنمية رأس المال الاجتماعي) وتحفيز واستثمار القوة المجتمعية الناعمة والقطاع الخاص والإعلام.

ثانياً : الرصـد:

إنشاء مرصد إعلامي إحصائي لتعليم الكبار وقاعدة بيانات ودعم قدرات أعضاء الشبكة بمهارات الرصد والمتابعة لتعزيز المساءلة في إدارة التعليم.

ثالثـاً : المناصرة وتحفيز الإرادة السياسية:

مطالبة الحكومات بكل وسائل التفاوض لإدماج (محو الأمية) ضمن خطة

التنمية المستدامة والتأكيد على اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة في منظومة واحدة لتحقيق التعليم الجيد المستدام .

وتحفيز الإرادة السياسية من خلال الحكومات وأعضاء البرلمان للوفاء بالتعهدات والالتزام بالمعايير المرجعية الدولية التي تقضي بتخصيص ٤ : ٦٪ من الناتج المحلي أو إنفاق ١٥ : ٢٠٪ على التعليم.

بالإضافة إلى إعطاء أولوية للتعليم في المنح الدولية والمساعدات الإنمائية للبلدان النامية. (المجتمع المدني حفَّض منح التعليم منذ عام ٢٠١٠).

رابعاً : تحسين بيئة التعلم النظامي:

تحسين بيئة التعليم وتحقيق جودة التعليم النظامي الأساسي لتقليل معدلات تسرب الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمناطق النائية والمهمشة ومناطق النزاعات المسلحة والنازحين والإتاحة. تأمين الأمن للفتيات، وتفعيل الأنشطة لبناء شخصية الطفل والتواصل مع الأسرة لارتباطه المباشر بمعدلات الأمية.

وطبقاً للدراسات التي أجريت في مصر وإثيوبيا والهند وبيرو وفيتنام، فإن نصف التلاميذ الذين حصلوا على درجات ضعيفة في الرياضيات في سن ١٢ سنة انقطعوا عن التعلم في سن ١٥ سنة .

خامساً: المعايير والمؤشرات:

وضع وتطوير معايير ومؤشرات عربية للرصد والمتابعة والتقويم تراعي خصوصية الوطن العربي على أن تكون كمية وكيفية للتحقق من جودة محو الأمية وتعليم الكبار، ولقياس نواتج القرائية بمفهومها الجديد كأمثلة (التمييز وعدم المساواة، التمكين، المواطنة ... إلخ).

سادساً : مجتمع المعرفة :

الإسهام في استثمار ونشر مفهوم مجتمع المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز القرائية والتعامل مع المستهدفين ليسوا كمستهلكين ولكن كمنتجين للمعرفة.

سابعاً : الأطر القانونية :

الإسهام في وضع أطر قانونية وسياسية ومعلوماتية تعزز الشراكة الأصيلة للمجتمع المدني في اتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة والتقويم ودعم الشفافية والمساءلة.

ثامنـاً : بناء نماذج مبتكرة :

- العمل على تجميع وتوثيق التجارب الناجحة وتعميمها.
- تجريب النماذج العالمية المطروحة (مدن التعلم) وتوثيقها ومتابعتها وتقويمها تمهيداً لتعميمها.
- إعداد مناهج ومنهجيات مستحدثة لتحقيق التمكين المتكامل للفئات المستهدفة وخصوصاً المرأة.
- إصدار مجلة عربية.

وأخيراً وفي رسائل مختصرة، التعليم الذي نريده:

- أن يسهم في بناء إنسان إيجابي مبادر ناقد.
- أن يحقق التنافسية في سوق العمل.
- أن يبني إنساناً يقبل التنوع والاختلاف ويحقق التواصل الإنساني.

فهل نستطيع ؟

وأخيراً أود أن أؤكد على أن الجمعية وأعضاء الشبكة (كل الجمعيات) لها

مبادرات لابد أن تدرس، ويشرفنا أننا قمنا بإعداد منهج المرأة والحياة في العربي والحساب والمهارات، ومفاهيم التنمية المستدامة للمرأة بالذات، وتقديم منهجية لتدريب الميسرات بمبادرة من اليونسكو، والعمل في سوهاج ومدن القناة والقاهرة والجيزة وأسوان، وطباعة منهج القرائية علي حسابهم، وإنشاء فصول بالمنهجية الجديدة نتيجة إحساسهم بالصدق، ورغبتهم في إحداث فارق. إذن نحن نستطيع إذا تغيرت الرؤية وأسلوب التعامل والمصداقية، وكنت أود أن أعرض تجربة كوبا في محو الأميَّة التي بلغت نسبتها ٦٠٪ فأصبحت ٢٪، وبعدما كانوا يرسلون أولادهم للخارج أضحوا يستقبلون الطلاب للتعليم في بلادهم، وهذه هي الإرادة السياسية والتعبئة المجتمعية لكل الناس.

إن التعليم الذي نريده هو بناء إنسان إيجابي ناقد يحقق التنافسية لسوق العمل؛ فالتنمية هي تعدد دائرة الاختيارات، وتكوين إنسان يقبل **التنوع والاختلاف ويحقق التواصل الإنساني.**

٣- معاً لتعليم جيد للصغار لمواجهة أمية الكبار

د.سهام نجم*

بداية أود أن أشكر المجلس العربي للطفولة والتنمية؛ لأني أعتقد أننا لم نلتقِ منذ فترة لنعلن عن مواقفنا لما يحدث في قضية أمية الكبار. سأتحدث عن المعطيات الموجودة علي المستوى الدولي وكيفية استغلالها على المستوى العربي، وماهي المؤشرات التي رصدتها اليونسكو عام ٢٠١٥ عن إعادة النظر في التعليم، وما هي المؤشرات الخطيرة التي تتخذ اتجاهات تجعلنا نقوم بدراسات مستقبلية حتي لا نكون خارج التاريخ في مجال التعليم والتعلم؛ حيث إن العالم بأسره يعانى من الصراعات والتنافسية؟ وحول دور المجتمعات التي تعمل علي منظومة الإنسان داخل مجتمعات التعلم، وهنا يأتي المجلس العالمي لتعليم الكبار ليقوم بدور حقيقي في خلق قناة لتواجد الدول العربية على المستوى الدولي في مجال التعليم؛ لرفع صوت منظمات المجتمع المدني، فالناس التي تتحدث عن عدالة ومساواة تتحدث عن إنصاف، والمنتدي الاجتماعي هو شكل شعبي أكبر، وقوى إقليمية ووطنية تستطيع أن تقدم أفكاراً لتطوير العالم من الجانب الإنساني، واتجاه آخر حول العولمة الاقتصادية التي تسيطر بقوة ومن خلفها مؤسسات اقتصادية ضخمة على ٥٠٪ من ثروات العالم، في زمن العولمة الاقتصادية؛ لصالح ١٪ من إجمالي سكان العالم لعائلات محددة، وهذه العائلات

* نائب رئيس المجلس العالمى لتعليم الكبار، و رئيس جمعية المرأة والمجتمع.

تستطيع تحديد اتجاهات التنمية في العالم، وبالتأكيد ستكون اقتصادية وليست إنسانية، ولايمكن للإنسان أن يشكل هذا المحور إلا عن طريق إقامة مجتمع يتميز بالعدل والإنصاف، وأن يتعامل النمو الاقتصادي المستدام مع الحالة الاجتماعية، وجميع الفئات دون تمييز وبقدر من العدالة لحفظ تماسك المجتمع، وضمان نموه الإيجابي دون تمزق كما يحدث في منطقتنا العربية بشكل أساسي، وفي مؤتمر الحماية البيئية الذي أقيم أخيراً ودعا إلى عدم التمييز بين الأفراد.

تناول تقرير الأمم المتحدة (المستقبل الذى نصبو إليه) والذى تمَّ عرضه عام ٢٠١٥ ليمثل منهجية للتفكير واتخاذ القرار فى وضع أهداف التنمية المستدامة أمام زعماء دول العالم بالمؤتمر العالمى للتنمية المستدامة، أن الإنسان هو محور التنمية المستدامة، وهناك وعد بالسعى إلى إقامة عالم عادل منصف وشامل للجميع، وقدم التزاماً بالعمل معاً لتعزيز النمو الاقتصادى المستدام والشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية بحيث يستفيد بذلك الجميع، ولاسيما أطفال العالم والشباب وأجيال العالم المقبلة، دون تمييز من أى نوع كان على أساس العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الثقافة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الوضع كمهاجر أو الديانة أو الوضع الاقتصادى أو أى وضع آخر.

وقد انعكست هذه الرؤية من خلال التطور التاريخى للمنتديات الدولية للتعليم والتعلم، والتى تبلورت منذ جوميتين عام ١٩٩٠ مروراً بمبادرة التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ وتواصلاً مع الهدف الرابع للتعليم فى إطار التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة تتضمن ١٧ هدفاً من ١٦٩ غاية و٢٢٩ مؤشراً

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة له ٧ غايات و٣ طرق للتنفيذ .

– التعليم له آثار عبر أجندة أهداف التنمية المستدامة، ومتواجد فى غايات أخرى:

١– القضاء على الفقر (الهدف ١).

٢– الصحة (الهدف ٣).

٣– المساواة بين الجنسين (الهدف ٥).

٤– العمل اللائق (الهدف ٨).

٥– الاستهلاك المسئول (الهدف ١٢).

٦– التغيير المناخى (الهدف ١٤).

٧– السلام، العدل، مؤسسات قوية (الهدف ١٦).

- التعليم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذى ينص على :

(ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع).

٤-١ ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ومنصف جيد؛ مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٢ ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة

من النماء والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائى، حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائى بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٣ ضمان تكافؤ فرص جميع الفتيات والفتيان فى الحصول على التعليم المهنى والتعليم العالى الجيد والميسور التكلفة بما فى ذلك التعليم الجامعى بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٤ تحقيق زيادة كبيرة فى عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة ، بما فى ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة بما فى ذلك للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون فى ظل أوضاع هشة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٦ ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالاً ونساءً على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.

٤-٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السبل، من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافى وتقدير مساهمة الثقافة فى التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

مؤشرات تحقيق الغايات

٤ (أ) بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفروق بين الجنسين وذوى الاحتياجات الخاصة والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع .

٤(ب) تحقيق زيادة كبيرة فى عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمى وبخاصة لأقل البلدان نموّاً للالتحاق بالتعليم العالى، بما فى ذلك منح التدريب المهنى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية فى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠.

٤(ج) تحقيق زيادة كبيرة فى عدد المعلمين المؤهلين بما فى ذلك خلال التعاون الدولى لتدريب المعلمين فى البلدان النامية وبخاصة فى أقل البلدان نموّاً والدول النامية بحلول عام ٢٠٣٠.

ترتبط الغايات الخمس التالية مباشرة بتعلم الكبار وتعليمهم :

تناشد الغاية ٣–٤ البلدان أن تضمن فرص الحصول على التعليم التقنى والمهنى والتعليم العالى.

تناشد الغاية ٤–٤ البلدان أن تؤمن لعدد أكبر من الناس المهارات التى يحتاجونها لإيجاد عمل لائق.

تناشد الغاية ٥–٤ البلدان أن تسعى إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم.

تناشد الغاية ٦–٤ البلدان أن تضمن إلمام جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار بالقراءة والكتابة والحساب.

تشمل الغاية ٧-٤ التعليم من أجل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والمواطنة العالمية.

مرتكزات ومبادئ إطار العمل للتعليم فى إطار التنمية المستدامة

١- التعليم حق أساسى من حقوق الإنسان والصغار والشباب والكبار:

- التأكيد على تكافؤ الفرص وشموله الجميع.
- التعليم حق تمكين يسهم في التنمية المستدامة.
- يجب أن يكون مجانيّاً وإلزاميّاً للجميع (ضمن الإمكانات المتاحة).

٢- التعليم قطاع منفعة عامة (الصالح العام) وليس قطاعاً خدميّاً.

- للدولة دور أساسى فى وضع القواعد والمعايير وتنظيم التطبيق.
- للمجتمع المدنى والمعلمين والمدنيين والقطاع الخاص والأسر والشباب والأطفال أدوار مهمة للمشاركة وللانتفاع والمساهمة.

٣- المساواة بين الجنسين وإدماج ذوى الاحتياجات (القدرات) الخاصة:

- تعزيز قدرات الجميع على نحو متساوٍ فى التعليم.

- مستقبل تعليم الصغار والكبار وآفاق التنمية المستدامة.

- اعتماد التعليم أولاً بإعتباره ذلك الصالح العام المشترك للدول والشعوب العربية، ويجب ألا يترك كخدمة أو سلعة ، وأن يقوم على ٤ ركائز أساسية:

- التعليم من أجل المعرفة.
- التعليم من أجل العمل.
- التعليم من أجل العيش معاً.

– التعليم من أجل الكيان والوجود.

– أهمية دعم التعليم للصغار والكبار فى ظل الطوارئ.

عواصف أمام التعليم والتنمية المستدامة فى المنطقة العربية

– تزايد نسب الفقر وانخفاض الموازنات التنموية وخصوصاً التعليم.

– تزايد العنف والنزاعات المسلحة القائمة على التقسيم الدينى الطائفى.

– الاحتلال والاستيطان.

– النزوح والهجرة (١٣ مليون طفل لاجئ خارج أطر التعليم النظامى).

– العولمة والانتشار الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– الكوارث الطبيعية والأوبئة.

– هدر الامكانات والفاقد البشرى الضخم أمام التنمية البشرية.

– تشريعات وقوانين مقيدة للحريات ولدور المجتمع المدنى.

- أهمية دعم تعليم الصغار والكبار فى ظل الطوارئ.

سياسات وبرامج تعمل على :

– حماية ووقاية مباشرة للفئات المتضررة.

– تعزيز السلامة والصمود والتلاحم الاجتماعى والإنسانى.

– الدعم النفسى للأطفال والشباب بمناطق النزوح والهجرة.

– وضع برامج مرنة وسريعة للتعليم بمناطق النزوح الجماعى (للأطفال والشباب).

– آفاق العمل المستقبلى.

فى إطار الرؤية المستقبلية للتعليم والتنمية المستدامة والإستراتيجيات والأولويات المبنية على:

- التحول من محو الأمية إلى منهجية التعلم مدى الحياة .
- تكوين مجتمعات التعلم (التضامن والتآزر الجماعى).
- تطوير وتنمية القدرات البشرية و المعرفية والمهارات المهنية للمعنيين بمجال تعليم الكبار.
- بناء شراكات فاعلة ومستدامة بين الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدنى وقطاع الأعمال.
- اتساع الفرص والموارد.
- القدرة على المشاركة فى فاعليات صنع القرار.
- مبادرات للابتكار والإبداع المجتمعى.
- تحديد الرؤية والسياسات.
- استثمار التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات لتطوير تعليم الكبار.
- إشراك المؤسسات الأكاديمية والجامعية والبحثية لإبراز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتعليم والتعلم.
- اعتبار تعليم الكبار جزءًا لايتجزأ من الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.
- إعطاء أولوية لتمويل تعليم الصغار والكبار.
- فتح مسارات متنوعة لبرامج تعلم جديدة قائمة على احتياجات الشباب والكبار.

ومن خلال رصد بعض المؤشرات فى الواقع لنظم التعليم والتعلم، كان من الأهمية بمكان عمل دراسات مستقبلية لوضع نظم تعليمية وتعلمية

مرنة ومتنوعة تعمل على تلبية الاحتياجات المهارية والتكنولوجية القادمة، على أن يأتي هذا الرصد من خلال الرؤية التى قدمتها منظمة اليونسكو (إعادة النظر فى التعليم والتربية) **من خلال المؤشرات التالية :**

إن نسبة الكبار فوق ٥٠ عاماً سيصل إلى الضعف بحلول عام ٢٠٥٠ (ما هى برامج التعليم والتعلم؟).

١- بحلول عام ٢٠٣٠ ستكون الهند قد استطاعت أن تستحوذ على ٢٥٪ من هجرة العقول والكفاءات المميزة فى مجال التكنولوجيا فى العالم (هجرة من الشمال إلى الجنوب).

٢- إن النمو الاقتصادى فى إطار العولمة الاقتصادية وعلاقته بالتعليم يعمل باتجاه عكسى حيث هناك انخفاض فى العمالة مما يزيد من البطالة والعمالة الهشة، وهو ما يتعارض بشكل منهجى مع فلسفة التعليم والتعلم كدافع رئيس للحراك الاجتماعى والاقتصادى.

٣- هناك ٩٠٪ من الشباب فى العالم ما بين الشريحة السنية ١٨ : ٢٤ عاماً يستخدم وسائل التواصل الاجتماعى للاطلاع والحوار والمناقشة والمعرفة، وهى منصة مهمة وحيوية فى مجال التعليم والتعلم.

المداخلات

أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية

د. جيهان كمال*

أود الحديث عن الهدف الرابع للتنمية المستدامة الذي يتماشى مع شعار مؤتمر اليوم وهو التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.

نحن جميعاً نلتف حول الهدف الرابع بغاياته، ووجودنا اليوم يجعلنا في تحدٍّ حتى لا يكون اللقاء الأخير؛ لأن الشراكة موجودة، ومؤسسات المجتمع المدني والوزارات موجودة، والمنظمات الدولية أيضاً، ومن ثمَّ أنا أدعو إلى أن يكون هذا اللقاء باكورة لقاءات تسهم في تحقيق الهدف الرابع، واتخاذ إجراءات توعوية للمجتمع من خلال التشبيك مع كل القطاعات والوزارات.

إن الشراكات مهمة جدّاً مع كل القطاعات والوزارات، ونحن في المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع اليونسكو "المكتب الإقليمي بالقاهرة" قمنا بوضع الأنشطة التوعوية بأهمية هذا الهدف، وأعتقد أن الغايات السبع المرتبطة بهذا الهدف تنصب على ما جاء في شعار اليوم؛ التعليم الجيد وجودة التعليم، الأطفال وأهمية تعليمهم، ودور الطفولة المبكرة ومرحلة رياض الأطفال في تنمية مهارات التفكير لديهم، وأرى أننا لابد أن نعيد

* مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

تصميم شكل التعليم لتسهيل التعلم مدى الحياة، مؤكدين على دور الطفولة والتوعية المجتمعية والشراكات المختلفة في تخفيف منابع الأميَّة.

أيضاً إذا أردنا التنمية المستدامة فالمهارات هي المدخل للتنمية، وإذا أردت تعليماً جيداً منصفاً وشاملاً فالطفولة ومرحلة رياض الأطفال هما المدخل الصحيح والسليم لتحقيق هذا الهدف؛ لنضمن تشكيل وبناء شخصية سليمة في المستقبل لأولادنا بالمدارس، ولدينا تجربة في هذا الصدد حيث اهتم المركز بتنمية مهارات التفكير لدي الطلاب في مدارسنا، وصممنا أنشطة تعزز هذا الهدف لتكوين شخصية التلاميذ بالمدارس؛ من أجل المواطنة العالمية.

ضرورة رصد وتوثيق المبادرات المتنوعة

د. نهلة جمال*

أقترح على المؤسسات التي عرضت تجاربها أن تعمل على رصد عوامل النجاح، والآليات المستخدمة، إلى جانب عرض التحديات وكيفية مواجهتها؛ حتى يتسنى للمؤسسات المعنية الاستفادة من هذه التجارب، والبناء على ما سبق وتعظيم الخبرات والجهود المتراكمة.

* أمين مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس.

حشد وتعبئة المجتمع

أ. أشرف عبد الرءوف*

أرى أنه يجب عدم البدء من الصفر فى كل مرة عند تناول أي قضية، ولكن يجب أن تكون الجهود تراكمية، وأتساءل: أين نحن من هذه القضية؟ وأين برامج محو الأميَّة التي كانت في الإذاعة المصرية؟ فالصندوق المصرى لتكنولوجيا المعلومات كان لديه برنامج عام ٢٠٠٣ بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار اسمه "**تعلم تنور**"، وتمَّ تطويره حاليّاً ليصبح إلكترونيّاً ومازال صالحاً للاستخدام حتى الآن. وهناك جهود متفرقة من جهات حكومية وجمعيات مجتمع مدني وغيرها من المؤسسات في هذا المجال، ولكن نحن في حاجة إلى ألا تكون الجهود فردية، وأن نضع خطة تنفيذية تشمل كل العناصر، لكن لابد من حشد وتعبئة المجتمع؛ لأننا لا نتعلم من أجل التعليم ولكن من أجل التثقيف؛ وحتى تكون النتائج سليمة والجهد مشتركاً بيننا جميعاً.

---

* أمين محتوى الصندوق المصرى لتكنولوجيا المعلومات – وزارة الاتصالات.

دور الجودة في إدارة عملية محو الأميَّة

د. صفاء عبدالعزيز*

موضوع التعليم هَمٌّ مجتمعي ووطني، والحقيقة الجهود المبذولة كبيرة ومتعددة، ولكن للأسف نحن نلتقي لنشكو لبعض هذا الهَمَّ الذي نعيشه بسبب التطرف والإرهاب الذين يخيمان علي حياتنا. السؤال الأهم اليوم: لماذا، وأين الجهود المبذولة، ولماذا لم تثمر؟ فهي جهود كمية وليست كيفية تؤثر علي تحويل شخصية الإنسان المصري وتنميته؛ حيث إننا انحصرنا في مفهوم الأمية الأبجدية، وتصورنا أن الأمية ألا نقرأ ولا تكتب، ونسينا أنها ليست أمية أبجدية ولا وظيفية، لكن المسالة الأخطر من ذلك – وأدعو لحوار مع المستثمرين – أن أدربه علي المكنة، فشعار جودة التعليم أصبح أجوف ومقتصراً علي عقد المؤتمرات، وحتى تطوير المناهج أصبح تقليديّاً.

حينما كنت نائب رئيس هيئة جودة التعليم سابقا لمدة سبع سنوات، كنا نقوم بتقييم المناهج لكنها كانت مناهج مركزية، وعل الرغم من ذلك كانت هناك جهود حقيقية لبعض المدارس لإحداث تطور في المناهج من خلال الأنشطة الفعالة للمنهج والمرتبطة بالبيئة، والتي تشبع رغبات واحتياجات الطالب والمعلم.

الواقع أن هناك العديد من المعوقات والتحديات للجودة، وعلى الرغم من

* أستاذ أصول التربية بجامعة الزقازيق، ونائب رئيس هيئة الجودة سابقاً.

الجهود المبذولة لتحقيقها فإن التقارير في المدارس التي لم تستطع أن تحصل على الجودة أهم مشكلاتها الكثافة العالية؛ والمشكلات الأخرى تتمثل في أنه لا يوجد إنفاق على الجودة ونقص للإمكانات، والمركزية الشديدة في القوانين واللوائح والتشريعات، إضافة إلى ذلك عندنا مشكلة أيضاً في مهنية المعلم، وعلى الرغم من وجود وحدات في المدارس فإنها غير مفعلة ولا تقوم بدورها في التنمية المهنية للمعلم.

إذن لابد من التكاتف والتعبئة لحل مشكلات التعليم بجميع مراحله، فالقضية مجتمعية وتحتاج إلى النقاش والحوار المستنير، والأهم الإرادة من أجل التغيير، ولابد أن نبدأ بمرحلة التهيئة والاستعداد لأن الانسان دائماً عدو ما يجهل؛ لذا لابد من التنوير والتحرير، فالإنسان إذا استنار فسيشعر بالحرية لأن الأمية قيد على الإنسان وتجعله يقع تحت ثقافة القهر .

أخيراً أريد أن أشير إلى أن برامج محو الأمية عندما تصمم لابد أن نضع في اعتبارنا الواقع المعيش للمتعلم بدءاً من محتوى المادة التي يتعلمها، وأن نعيد النظر في إدارة تفعيل هذه البرامج والمدخلات لضمان الجودة.

الإدارة وتغيير العقل العربي

د.سمير جرار*

في الحقيقة، النقطة الأساسية التي أود الإشارة إليها هي أن التربية حق، ولكن من الصعوبة إصلاحها؛ لذا يجب إعادة النظر فيها كليّاً، فمن ناحية التوصيف نحن أكثر من يوصف، فكل ظروفنا في الوطن العربي متطابقة منذ (٥٠) سنة وإلى اليوم، هي نفسها مشكلتنا الكبيرة التي تكمن في الإدارة، وكيف ننتقل من حيث كنا إلى حيث يجب أن نكون، وتغيير العقل العربي الذي يعد هو الأساس، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتفكير وطنيّاً وباستفادة عالمية، وهناك التوجهات العالمية التى يجب أن نستفيد من إيجابياتها؛ لأن كل نظام كالسيف له حدان. النقطة الثانية نحن في حاجة إلى نوع من البوابة الإلكترونية لوضع النماذج الناجحة التى أظهرت نتائج إيجابية؛ لنبني عليها ونبحث عن المجتمع الخارجي لنستفيد منه وبتواصل أكبر، ويجب أن نفكر في القيمة المضافة للعمل، فالعالم العربي لا تنقصه الإمكانات ولكن تنقصه الإدارة والعمل المشترك لوضع معايير ومقاييس للبناء عليها، وخصوصاً في مصر باعتبارها مدخل العالم العربي، فهي ثلث سكان الوطن العربي، وينفق علي الطفل فيها أضعاف غيره في منطقة أخرى، فإذا تمَّ ترشيد الإنفاق في أشياء كثيرة، ثم المطالبة بأكثر، فسنحصل علي نتائج طيبة مع زيادة الإنفاق والمخصصات التعليمية، وأتمني أن يكون هناك تواصل دائم.

* مستشار بمنظمة اليونسكو.

ضرورة إعادة النظر في منظومة التعليم

د.إيناس حجازي*

أعمل في مجال التعليم منذ سنين، لكن في الفترة الأخيرة انتابني الخوف والقلق، ليس فقط من المشكلات الموجودة التي نحاول أن نحلها، لكن من التعداد السكاني المتزايد، فالمنظومة في حاجة إلى دعم قوي، ونحن نستقبل مليوني طفل، ونحن نبحث عن دعم لمنظومة التعليم بينما نلهث لحل المشكلات المتواجدة على الأرض للتغلب على الكثافة؛ آخذين في الاعتبار أن هناك حوالي مليوني طفل سيدخلون التعليم كل سنة. الحقيقة بالنسبة إليَّ أن الرقم مرعب، وأنا أرى أننا في منظمات الأمم المتحدة عندما تكون هناك حالة طوارئ نبدأ بتخفيف النواحي الإدارية؛ لأن للوقت ثمناً كبيراً كي نقوم بتوصيل الحق في أسرع وقت، ومصر من ناحية التعليم في حالة طوارئ وليست في حالة عادية نعمل فيها على راحتنا، وقد تعلمت مقولة ثبتت صحتها إن الشخص صاحب الأداء الجيد إذا وضعته في منظومة سيئة فإن المنظومة دائما ما تنتصر. ومن هنا ينبغي العمل على المنظومة؛ لأننا عند قياس الأداء نقيس مستوى أداء الأفراد ونقسمهم إلى ثلاثة مستويات .. أداء "السيستم" الذي يحتاج إلى تغيير ضروري وليس إلى إصلاح كي نتمكن من القيام بقفزات نوعية.

نحن نعمل بمبدأ (٢-٤-٢) بما يعني (أني لا أملك في العملية التعليمية

* مدير برنامج التعليم – منظمة اليونيسف – مصر.

غير المدرس والكتاب مصدر المعلومة، والولد يتعلم بين (٤) حيطان، وأن المدرس أو المعلم هو الوحيد مصدر المعلومة، وأن الكتاب لابد من حفظه من "الجلدة للجلدة" دون ابتكار، والولد لابد من أن يتعلم من خلال أربع حيطان ومن خلال (٦) حصص)، ولا توجد موارد أخرى نستطيع أن نعمل عليها، ونحن لا نعلم على وجه الدقة ما نريده من تعليم الأطفال، هل ليقود حياته، أو تهيئته لسوق العمل؟

فمع كل التكنولوجيا مازال التعليم بالورقة والقلم، في حين أن التعليم عن بعد أصبح أسلوب تعليم وتعلم ومجالاً للاستثمار؛ فمثلاً تجربة هولندا. الطفل يمكث ٣ ساعات فقط في المدرسة .. الشيء الآخر المهم هو ضرورة مراجعة أدوار المسئولين، وهو – في رأيي – ليس واضحاً حتى على مستوى المدرسة (أصغر وحدة في المنظومة)؛ ومن هنا لابد من أن نعيد ترتيب الوضع ونطبق منظومة عمل جديدة؛ لأنه لن تتحقق أي نتائج مع منظومة التعليم القديمة، ولا الهدف الجديد كذلك.

تعليم الكبار ومكافحة الفقر

د.عاشور أحمد عاشور*

العالم العربي كله على المحك وليست الدول التي بها صراعات فحسب؛ لذا علينا بناء العقل العربي، وإيجاد ترابط بين تعليم الصغار والكبار، فالأمية متفشية في الجسد العربي، وتحديداً دول النزاع العربي وخصوصاً مصر. أيضاً لابد من العمل على جودة التعليم، ولكن التعليم في تدنٍّ مستمر، والأمية في تزايد منذ محمد علي والسبب غير معروف ولا مفهوم حتى الآن، وأعتقد أننا محتاجون إلى إرادة سياسية وقرار سياسي مثل كوبا، مع العمل على التعبئة الاجتماعية، ونحن حتى الآن لم نستطع أن نتخذ قراراً مثل كوبا يُلزم الجامعة بتعليم الأميين؛ للقضاء على الأمية، والآن سنقوم بتطبيقها وفقاً لإمكاناتنا. وقد خرجت الفكرة من الهيئة العامة لتعليم الكبار وجامعة عين شمس ووافق عليها المجلس الأعلى للجامعات؛ إيماناً منه بأن للجامعة دوراً في القضاء على الأمية؛ ومحو الأمية هي الخطوة الأولى، فلا يمكن أن أتكلم عن مدن تعلم من دون محو أمية، فهناك ١٠٠ مليون أمي في الوطن العربي و١٧ ونصف مليون في مصر؛ لابد إذن أن أقضي على الأمية أولاً بكل أشكالها الهجائية والثقافية والحضارية، ثم أصل إلى الخطوة الثانية وهي مجتمعات التعلم؛ لهذا يجب دعم محو الأمية في العالم العربي خلال ١٠ سنوات وهو ما

---

* مدير مركز تعليم الكبار – جامعة عين شمس.

فعله الرئيس السابق عدلي منصور؛ ولكن أين النتيجة؟

هناك دول مثل البحرين والإمارات نسبة الأمية فيها ٤٪ وترفض المشاركة، ذلك أن الإرادة السياسية والشراكة بين الدول العربية غائبتان؛ والمجتمع المدني والحكومة غير موجودَيْن، والمؤسسات الأممية يشوبها القصور؛ والحمد لله نجحنا في الحصول على قرار من المجلس الأعلى للجامعات بأن كل طالب لابد من أن يمحو أمية ٨ شرطاً للحصول على الشهادة؛ ومن أسبوع وصل خطاب من المجلس الأعلى للجامعات بالموافقة، ولابد من تفعيل هذه التوصية، ولكن هناك إشكالية وهي كيفية وصول الطالب للأمي، وهنا يأتي دور الشراكة مع المجتمع المدني والأحزاب وغيرها.

منذ يومين بدأنا نصوغ مشروعاً بين الهيئة والجامعة والأحزاب باعتبارها قوة في المجتمع، وتوصيات الرئاسة بأن يكون لها دور في محو أمية الكبار، ونسعى بأن يكون للأحزاب دور؛ فالجودة غائبة في تعليم الكبار والصغار، وعملنا يقتصر على الناحية الهجائية فقط، وبعد أسبوع ينسى كل شيء؛ هناك أيضا ٥٣٠٠ معلم في الهيئة العامة لتعليم الكبار تمَّ تثبيتهم من سنة ولا يعرفون القراءة والكتابة ومعظمهم دبلومات فنية؛ لذا نحتاج إلى عمل جودة لتأهيل هؤلاء المعلمين؛ وأن تخصص كليات التربية قسماً لتعليم الكبار وإعداد معلم وتخريج طالب مؤهل لتعليم الكبار، ولدينا مؤتمر في إبريل القادم عنوانه "تعليم الكبار ومكافحة الفقر".

ضرورة الشراكة وتنسيق الجهود

د. ماجدة الشربيني*

تمتلك جمعية الهلال الأحمر فروعاً في كل المحافظات وعلاقات جيدة مع المجتمع تمكنها من الإسهام في عملية التنوير والشراكة، لكن نود الاستفادة من الخبرات السابقة، وإدراك أن الشراكة لا يمكن أن تتم من دون توثيق وتبادل معلومات وزيارة المواقع، وهناك حلقة مفقودة بالنسبة إلى الأسرة غير المعدة إعداداً جيداً لاستقبال طفل. رأيت تجربة اليابان وانبهرت بها؛ حيث تذهب الأم إلى مركز رعاية الأمومة فيعيرونها كتاباً حول "كيف تربين طفلاً وتحافظين عليه؟" وطرق التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، وقبل الحضانة، ولديهم تنظيم للأسرة من دون وجود برنامج لتنظيم الأسرة، كما توجد عدالة اجتماعية ومشاركة، فإدارة المدارس في اليابان تتم من خلال مجلس الآباء، ولا يوجد عمال نظافة ولكن الأطفال هم من يقومون بالتنظيف والمحافظة على المكان وتنسيق الحدائق، فهم يعملون بنظام الفريق الواحد، ولا يوجد شخص في المدرسة لا ينتمي إلى جمعية، وجمعية الهلال الأحمر المصري يمكنها أن تشارك في عملية التنوير من خلال المنسقات والرائدات الريفيات،اللائي يقمن بزيارات منزلية منتظمة للأهالي في الريف والمدن الصغيرة، ولكن لا نملك البرامج التي نعمل عليها، ونحتاج لعمل شراكة، وأتمنى أن يكون الاجتماع مبادرة طيبة تنمي قدراتنا ونصوغ من خلاله مبادرة للمشاركة المجتمعية.

* مدير عام الهلال الأحمر المصري.

خلل في تعليم الكبار وعلاقته بالتعليم النظامي

أ. السيد سعد عبد الجواد*

أتساءل: أين معايير تعليم الكبار على المستوى العربي مع مراعاة خصوصية الأقطار العربية، وإلى متى ستظل إدارة التعليم غير النظامي بمفهوم إدارة التعليم النظامى نفسه، فالخلل يكمن في صناعة الوصل بين النوعيْن من التعليم؛ لأن شهادة إتمام التعليم الابتدائي تعادل شهادة محو الأمية طبقاً للقانون، وهناك مشكلة لمن يريد أن يواصل التعليم ممن يحملون شهادة محو الأمية، وهو مخالف لنص القانون، فنحن في حاجة لتفعيل التشريع، ولدينا مرحلة عمرية تسقط بين التعليم النظامي وغير النظامي، وهي المرحلة العمرية من١٣ إلى ١٤ سنة، وهيئة تعليم الكبار عملها لا يبدأ إلا من ١٤ سنة فما فوق، والتعليم الأساسي يقف عند ١٢ سنة، أيضاً محو الأمية الأسرية غير واضح المعالم، وربما يحل محو أمية المرأة أو تمكين المرأة هذه الإشكالية، ولكننا نريد حلولاً جذرية، فإلى متي ستحاسب هيئة تعليم الكبار وتعامل كميّاً على الخريجين وليس على الكيف؟ لابد، إذن، من تقييم مخرجاتنا، ومرحلة ما بعد محو الأمية لا تستطيع أن تقوم بها الهيئة بمفردها، وعلى المجتمع المدني أن يسد هذه الفجوة، غير أن السؤال الأهم هو: لِمَ الإصرار على تكبيل منظمات المجتمع المدني من خلال قانون

* إخصائي تعليم – الهيئة العامة لتعليم الكبار.

الجمعيات الأهلية؟ وهل نستطيع أن نسد هذه الفجوة على الرغم من أن الحكومة لن تستطع أن تقوم بكل الأدوار نتيجة ضعف الميزانية؟ أما عن قضية التمويل، فميزانية الهيئة عبارة عن مرتبات للموظفين والمعلمين، والمعلم لدينا هو معلم ضرورة، فعلى كليات التربية إنشاء قسم لتخريج معلمين متخصصين في تعليم الكبار.

صياغة منظومة التعليم ليكون هدفها بناء عقلية الإنسان

ا. نهاد راجح*

أود أن أنوه بأن الدليل الذي صمم بدعم فني كامل من جمعية حواء المستقبل من خلال د. إقبال السمالوطي، كان نجاحه مبنيّاً علي المعيار الذي اتخذ من أهداف التنمية ٢٠٣٠، وقد تناول ستة عناصر من أهداف التنمية المستدامة، وهو من أوائل البرامج التي اعتمدت على أهداف التنمية المستدامة.

كان هناك بحث لليونيسف في العام ٢٠٠١ عن أسباب تسرب الأطفال من التعليم، وكان السبب أن الأب يقول: "ابنى لو مش هايتعلم حاجة في المدرسة يتعلم صنعة أحسن"، وهذه المقولة كانت سبباً في انتشار عمالة الأطفال، وهي تعبر عن رؤية الأسرة للتعليم، ويجب أن نأخذها في الاعتبار، بأننا نتعلم لنكوّن أسراً. وكان هناك مؤشر قبل ٢٠١٠ عن التعليم في الدول العربية، جاء فيه ترتيب اليمن قبل مصر في جودة التعليم، وهو مايطرح تساؤلات؛ لذا لابد من إعادة تكوين الإنسان وتغيير العقلية، فالهدف هو بناء عقلية متطورة مع متطلبات الحياة، وسأعود لتساؤل صغير مؤداه: كيف نتعلم؟ فالتعليم فكر والشهادة ليست هدفاً.

---

* مدير برنامج – هيئة المعونة الألمانية GTZ.

التعليم قضية أمن قومي

ا.إيمان بهي الدين*

أعتقد أنه آن الأوان لرفع شعار أن التعليم قضية أمن قومي في مصر وأركز على نقطتين: النقطة الأولى: تدور حول مغزى الارتباط بين هيئة تعليم الكبار وشهادة محو الأمية، على الرغم من أن قضية محو الأمية أعمق بكتير من أي مفهوم، فتعليم الكبار يقتصر في كثير من الأحيان على التعليم الهجائي فحسب، لكن قضية محو الأمية المطروحة أكبر وأعمق ومرتبطة بمفهوم أكبر من مفهوم التعليم نفسه، وأتصور أنه لابد من إعادة النظر في المفاهيم المستخدمة. أما النقطة الثانية فتتعلق بالأطفال باعتبارهم جزءًا من عملنا، وهي تتعلق تحديداً بالأطفال خارج منظومة الدراسة في ظل النزاعات والحروب، فهناك أطفال لم يلتحقوا بمدرسة منذ ست سنوات ، ولدينا لاجئون سوريون يقدرون بنحو أربعة ملايين لاجئ، ومنظمات الطوارئ تتعلل بالأوراق الثبوتية على الرغم من أن الموضوع بسيط، بالإضافة إلى أن الطفل غائب في كل حواراتنا اليوم، والأطفال ليست لديهم فكرة عن سبب تعليمهم؛ ومن ثم لديهم مشكلة. سألنا طفلة عن الهدف من التعليم فأجابت: "معرفش"، سألناها لِمَ تذهبين إلى المدرسة؟ أجابت: "سنة الحياة"، فالموضوع أكبر من أن نحصره في مفاهيم.

* مدير إدارة إعلام الطفولة بالمجلس العربي للطفولة والتنمية.

الجلسة الختامية

ترأس أعمالَ الجلسة الختامية كلٌّ من د. حسن البيلاوي أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية، ود. إقبال السمالوطي أمين عام الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار؛ حيث تمَّ إيجاز أبرز ما جاء في الاحتفالية من نقاط على النحو التالي:

- لابد من تفعيل دور مجلس الأمناء، وهذا يؤكد فكرة التعبئة والشراكة وتفعيل دور وأداء المؤسسة التعليمية.
- دور تربية الوالدين ومحو أمية الأسرة وتغيير ثقافة الوالدين اللذيْن بيمنعان أولادهم من الذهاب إلى المدرسة، وهي مسالة مهمة.
- تفعيل دور المجتمع المدني بشكل أكبر خصوصاً في مراجعة وتقييم المؤسسات التعليمية طبقاً للقانون وقانون الهيئة يسمح بذلك دون اعتماد.
- أشار البعض إلى مسألة المدرسة وكونها أصبحت طاردة للأطفال، وضرورة العمل على جعلها جاذبة، وأن يستمتع المتعلم بوقت الدراسة.
- ضرورة اعتبار التعليم قضية أمن قومى.
- التشريعات واللوائح وضرورة مراجعتها لتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره التنموى سواء في بناء المدارس أو مراجعتها ومراقبة

الأداء وممارسة الجودة وتفعيل اللأمركزية.

- أيضاً أثيرت نقطة مهمة وهي مردود التدريب الإيجابي للتلميذ والمعلم، ومتابعة المعلم وتفعيل مراكز التدريب والجودة المهنية داخل المدارس ومتابعتها.
- العمل على تبادل الخبرات بين المعنيين بمسألة التعليم، واستدعاء البرلمان لنعلم ما وصلنا اليه ومانفكر فيه.
- ضرورة العمل من خلال رؤية واضحة وهدف واضح لتحقيقه وفقاً للإمكانات المتاحة.
- الحفاظ على الجوانب الوجدانية وهي أصعب جوانب الجودة لصعوبة قياسه، وهو ما يتوجب تفعيله في قضية محو الأمية لكونه محوراً ثقافيّاً تنويريّاً ذو اتجاهات متعددة.
- ضرورة العمل علي نموذج لتوثيق التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي وليس المحلي لتحقيق فائدة وثراء أكبر.
- العمل على تطبيق نموذج مدرسة يحبها الطفل.
- ضرورة العمل على قضية المواطنة والانتماء.
- ضرورة مأسسة الشراكة بين المجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية بقضية التعليم لنصل إلى حلول أكيدة.

وفي نهاية الجلسة، تُلِيَ البيان الختامي (مرفق ١)

مرفقات

مرفق (١)

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

- **الهدف ١:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- **الهدف ٢:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- **الهدف ٣:** ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار.
- **الهدف ٤:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- **الهدف ٥:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- **الهدف ٦:** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- **الهدف ٧:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- **الهدف ٨:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- **الهدف ٩:** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- **الهدف ١٠:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- **الهدف ١١:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة

على الصمود ومستدامة.

- **الهدف ١٢:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- **الهدف ١٣:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- **الهدف ١٤:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الهدف ١٥** : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- **الهدف ١٦:** السلام والعدل والمؤسسات.
- **الهدف ١٧ :** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

مرفق (٢)

الهدف الرابع ضمن أهداف التنمية المستدامة

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

١/٤ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد؛ مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ /٢ ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠.

٣/٤ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ /٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥/٤ القضاء على التفاوت بين الجنسيْن في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين

يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ /٦ ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ /٧ ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُّبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ (أ) بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

٤ (ب) الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة أقل البلدان نموّاً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠.

٤(ج) الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلِّمين المؤهلين، بما في ذلك التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموّاً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

مرفق (٣)

إعلان إنشيون*
التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ : نحو التعليم الجيّد المُنصف والشامل والتعلّم مدى الحياة للجميع

الديباجة

١. نحن الوزراء ورؤساء الوفود وأعضاءها ورؤساء الوكالات والمسئولين في المنظمات المتعدّدة الأطراف والمنظمات الثنائية، وممثّلي المجتمع المدني والمعلمين والشباب والقطاع الخاص، قد اجتمعنا في إنشيون بجمهورية كوريا في شهر أيّار/مايو من عام ٢٠١٥ بناءً على دعوة المديرة العامة لليونسكو من أجل المشاركة في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥. وإننا لنشكر جمهورية كوريا حكومةً وشعباً على استضافتها لهذه الفعالية المهمة. ونشكر أيضاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسيْن وتمكين المرأة (هيئة الأمم

* اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونيسكو" رؤية تحويلية للتعليم خلال الـ ١٥ عاماً المقبلة، خلال المنتدى العالمي للتعليم اليوم في إنشيون بكوريا الجنوبية.
ويشجع الإعلان بلدان العالم على إتاحة التعليم الجامع والمنصف والجيد وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع. ويرتكز "إعلان إنشيون" على مبادئ الحركة العالمية للتعليم للجميع، التي أطلقت في "جومتيين" بتايلاند عام ١٩٩٠، وسيطبق من خلال "إطار التعليم ٢٠٣٠ للعمل"، وهو خارطة طريق للحكومات، كما ستوفر هذه الوثيقة إرشادات بشأن الأطر القانونية والسياسية الفعالة للتعليم، استناداً إلى مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة في الكم الرشيد.

المتحدة للمرأة) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بوصفها الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، على إسهاماتها. ونعرب عن تقديرنا الخالص لليونسكو لمبادرتها إلى الدعوة إلى عقد هذا المنتدى وريادتها لتنظيم هذه الفعالية البارزة الخاصة بالتعليم بحلول عام ٢٠٣٠.

٢. وإننا لنؤكد مجدداً، في هذه المناسبة التاريخية، رؤية الحركة العالمية للتعليم للجميع التي وُضعت في جومتيين في عام ١٩٩٠ وجرى تأكيدها في داكار في عام ٢٠٠٠، فكانت أهم تعهّد حيال التعليم خلال العقود الماضية، وساعدت على إحراز تقدّم كبير في مجال التعليم. ونؤكد مجدداً أيضاً الرؤية والإرادة السياسية اللتين تجلّتا في العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية التي أُبرمت بشأن حقوق الإنسان، والتي تنصّ على الحقّ في التعليم وتبيّن ارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى. ونحيط علماً بالجهود التي بُذلت في مجال السعي إلى توفير التعليم للجميع، ونقرّ مع ذلك بأنّ توفير التعليم للجميع ما زال أمراً بعيد المنال وتنتابنا مخاوف شديدة في هذا الصدد.

٣. ونذكّر باتفاق مسقط الذي أُعدّ عقب مشاورات واسعة النطاق، واعتُمد خلال الاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع لعام ٢٠١٤، وأتاح توجيه عملية صياغة الغايات الخاصة بالتعليم التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة توجيهاً ناجحاً. ونذكّر أيضاً بنتائج المؤتمرات الوزارية الإقليمية بشأن التعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ونحيط علماً بنتائج التقرير العالمي لرصد التعليم

للجميع لعام ٢٠١٥ وبنتائج التقارير الإقليمية الجامعة الخاصة بالتعليم للجميع. ونقرّ بإسهام مبادرة التعليم أولاً العالمية إسهاماً مهمّاً في تعزيز الالتزام السياسي لصالح التعليم، وبدور الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

٤. وإذ نأخذ بعين الاعتبار التقدّم الذي أُحرز على صعيد تحقيق أهداف التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠ وعلى صعيد تحقيق ما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك العِبر المستخلصة، وقد بحثنا المصاعب التي ما زلنا نواجهها وتداولنا بشأن جدول الأعمال المقترح للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ وبشأن إطار العمل الخاص به، وكذلك بشأن الأولويات والإستراتيجيات التي ينبغي لنا أن نضعها في المستقبل من أجل تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، فإننا نعتمد هذا الإعلان.

نحو عام ٢٠٣٠ : رؤية جديدة للتعليم

٥. تتمثّل رؤيتنا في تغيير حياة الناس عن طريق التعليم؛ إذ نقرّ بالدور المهم للتعليم في هذا المجال وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى المقترحة نظراً إلى كونه السبيل الرئيس للتنمية. وإننا لنتعهّد بالعمل من أجل وضع جدول أعمال واحد جديد للتعليم يكون شاملاً وطموحاً وواعداً فلا يُتْرك أحد من دون تعليم؛ إدراكاً للحاجة الماسّة إلى ذلك. ويعبّر الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة والمتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى

الحياة للجميع" والغايات الخاصة به تعبيراً تامّاً عن هذه الرؤية الجديدة الرامية إلى تغيير حياة الناس. وهي رؤية عالمية تراعي ما لم يُنجز بعدُ من جدول أعمال التعليم للجميع وما لم يتحقق بعدُ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، وتتصدّى لتحديات التعليم العالمية والوطنية. وقد استُلهمت من رؤية إنسانية للتعليم والتنمية تقوم على حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية والإدماج والحماية والتنوع الثقافي واللغوي والإثني والمسئولية المشتركة والمساءلة المتبادلة. ونؤكد مجدداً أنّ التعليم صالح عام وحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأساس يُستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى. وهو ضروري للسلام والتسامح والازدهار البشري والتنمية المستدامة. ونعلم أن التعليم عامل رئيس في تحقيق العِمالة الكاملة وفي القضاء على الفقر. وسنركّز في جهودنا على إمكانية الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم، وعلى الإنصاف والشمول والجودة، وعلى نتائج التعلّم، في إطار نهج للتعلّم مدى الحياة.

٦. وإذ تحفزنا الإنجازات الكبيرة التي حققناها في مجال تعزيز إمكانية الانتفاع بفرص التعليم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى مواصلة مساعينا في هذا الصدد، فإننا نضمن توفير ١٢ عاماً من التعليم الابتدائي والثانوي الجيّد المنصف المجاني المموّل من الأموال العامة، ومنها ٩ أعوام على الأقلّ من التعليم الإلزامي؛ من أجل تحقيق نتائج التعلّم الملائمة. ونشجّع على توفير عام واحد على الأقلّ من التعليم قبل الابتدائي الجيّد المجّاني والإلزامي، وعلى تمكين جميع الأطفال من التمتع بفرص التنمية والرعاية والتربية الجيدة في مرحلة

الطفولة المبكرة. ونتعهّد بتوفير فرص حقيقية للتعليم والتدريب للأطفال والمراهقين الكثيرين غير الملتحقين بالمدارس، الذين يتطلب وضعهم اتخاذ تدابير فورية هادفة ومستدامة لضمان التحاقهم جميعاً بالمدارس وضمان تمكينهم جميعاً من التعلّم.

٧. ولّما كان ضمان الشمول والإنصاف في التعليم وتحقيق الإدماج والإنصاف عن طريق التعليم الركن الأساسي لجدول أعمال التعليم الرامي إلى تغيير حياة الناس، فإننا نتعهّد بالتصدّي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم والمشاركة ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلّم. وينبغي لنا ألَّا نعتبر أننا بلغنا أي غاية من الغايات الخاصة بالتعليم ما لم يبلغها الجميع. ولذلك فإننا نتعهد بإجراء التغييرات اللازمة في السياسات التربوية وبالتركيز في جهودنا على الفئات الأشد حرماناً، ولاسيّما الأشخاص المعوقين، لضمان عدم ترك أي شخص من دون تعليم.

٨. وإننا لندرك أهمية المساواة بين الجنسَين في مجال السعي إلى تمكين الجميع من التمتع بالحق في التعليم. ولذلك نتعهد بدعم السياسات والخطط وبيئات التعلّم المراعية لقضايا الجنسيْن، وبتعميم مراعاة قضايا الجنسيْن في إعداد المعلمين وفي المناهج الدراسية، وبالقضاء على التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس في المدارس.

٩. ونتعهد بتوفير التعليم الجيّد وبتحسين نتائج التعلّم، ونعلم أن هذا الأمر يتطلّب تعزيز المدخلات والعمليات وتعزيز تقييم النتائج ووضع

آليات لقياس التقدّم. وسنضمن تمكين المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً وتدريبهم تدريباً جيداً وتأهيلهم تأهيلاً مهنيّاً مناسباً، وسنضمن تمتعهم بالحوافز وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية. ويعزّز التعليم الجيد الإبداع والمعرفة، ويضمن اكتساب المهارات الأساسية المتمثلة في معرفة القراءة والكتابة والحساب، وكذلك المهارات التحليلية والمهارات اللازمة لحلّ المشكلات وغيرها من المهارات المعرفية والمهارات الخاصة بالتواصل بين الناس والمهارات الاجتماعية المتقدمة. ويؤدي التعليم أيضاً إلى تنمية المهارات والقِيم والمواقف التي تمكِّن المواطنين من التمتع بموفور الصحة والسعادة في حياتهم، واتخاذ قرارات مستنيرة، والتصدي للتحديات المحلية والعالمية عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية. وندعم دعماً قويّاً، في هذا الصدد، تنفيذ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي دُشّن خلال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عُقد في آيشي – ناغويا في عام ٢٠١٤. ونشدد على أهمية التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠. ونتعهّد بتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة للجميع في كل السياقات وفي كل مستويات التعليم. ويشمل هذا الأمر تعزيز إمكانية الانتفاع المنصف بفرص التعليم الجيد والتدريب الجيد في المجال التقني والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، مع إيلاء العناية

الواجبة لضمان الجودة. ويُعدّ توفير سُبل مرنة للتعلّم، والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تُكتسب عن طريق التعليم غير النظامي وغير الرسمي والتصديق عليها واعتمادها، أمراً مهمّاً. ونتعهّد أيضاً بضمان تمكين كل الشباب والكبار، ولاسيّما الفتيات والنساء، من بلوغ مستويات ملائمة ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب ومن اكتساب المهارات الحياتية اللازمة، وضمان إتاحة فرص تعلّم وتعليم وتدريب الكبار لهم. ونتعهد فضلاً عن ذلك بتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويجب تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز نُظم التعليم، وتعزيز نشر المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات والتعلّم الجيد والفعّال وفعالية تقديم الخدمات.

١١. وتنتابنا فضلاً عن ذلك مخاوف شديدة إذ نرى أنّ قسماً كبيراً من الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس في مختلف أرجاء العالم في الوقت الحاضر يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات، وأن الأزمات وأعمال العنف والهجمات على المؤسسات التربوية والتعليمية والكوارث الطبيعيّة والأوبئة ما زالت تعيق التعليم والتنمية على الصعيد العالمي. ونتعهّد بوضع نُظم تعليمية أكثر شمولاً وتجاوباً ومرونةً لتلبية حاجات الأطفال والشباب والكبار في هذه المناطق، ومنهم النازحون واللاجئون. ونشدد على ضرورة الاضطلاع بالتعليم في أجواء تعليمية آمنة ومشجعة ومأمونة وخالية من العنف. ونوصي باتخاذ ما يكفي من التدابير لمواجهة الأزمات بدءاً من التدابير الخاصة بحالات الطوارئ ثمّ التدابير الخاصة بالإنعاش وإعادة البناء، وتحسين تنسيق المساعي

الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى مواجهة الأزمات، وتنمية القدرات اللازمة للحدّ من مخاطر الأزمات والتخفيف من وطأتها بصورة شاملة؛ من أجل ضمان الاستمرار في توفير التعليم في أثناء النزاعات وحالات الطوارئ وخلال مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الإنعاش المبكر.

تنفيذ جدول أعمالنا المشترك

١٢. ونؤكد مجدداً أنّ المسئولية الرئيسة عن تنفيذ جدول الأعمال هذا بنجاح تقع على عاتق الحكومات. وقد عقدنا العزم على وضع أُطر قانونية وسياسية تعزّز المساءلة والشفافية، وكذلك الحوكمة التشاركية والشراكات المنسّقة على كل المستويات وفي كل القطاعات، وعقدنا العزم على الذود عن حقّ الأطراف المعنية كافة في المشاركة.

١٣. وندعو إلى اتخاذ تدابير عالمية وإقليمية قويّة للتآزر والتعاون والتنسيق والرصد؛ من أجل تنفيذ جدول أعمال التعليم عن طريق جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها على الصعيد الوطني في إطار الكيانات والآليات والإستراتيجيات الإقليمية القائمة.

١٤. وندرك أنّ نجاح جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ يتطلّب وضع سياسات وخطط سليمة، فضلاً عن ترتيبات فعّالة للتنفيذ. ويبدو لنا جليّاً أيضاً أنّ الطموحات التي ينطوي عليها الهدف الرابع المقترح للتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقّق من دون زيادة كبيرة وذات أهداف محددة في التمويل، ولا سيّما في البلدان الأكثر بُعداً عن توفير التعليم الجيد للجميع على كل المستويات. وقد عقدنا العزم على زيادة الإنفاق

العام على التعليم تبعاً للظروف السائدة في كل بلد، ونحثّ على الالتزام بالمعايير المرجعية الدولية والإقليمية التي تقضي بتخصيص نسبة تتراوح بين ٤ و٦ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و/أو إنفاق نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة على الأقل من مجموع النفقات العامة على التعليم.

١٥. وإذ نأخذ بعين الاعتبار أهمية التعاون الإنمائي لتكميل استثمارات الحكومات، فإنّنا ندعو البلدان المتقدمة والجهات المانحة التقليدية والناشئة والبلدان المتوسطة الدخل وآليات التمويل الدولية إلى زيادة تمويل التعليم، وإلى دعم تنفيذ جدول أعمال التعليم وفقاً لحاجات البلدان وأولوياتها. وندرك أن الوفاء بكل التعهدات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية أمر مهم للغاية، ومنها تعهدات الكثير من البلدان المتقدمة الرامية إلى بلوغ الغاية المتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية. ونحثّ البلدان المتقدمة التي لم تبلغ بعد هذه الغاية على بذل المزيد من الجهود الملموسة من أجل تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية وفقاً لتعهداتها في هذا الصدد. ونتعهد بزيادة دعمنا لأقل البلدان نموّاً. وندرك أيضاً أهمية حشد كل الموارد المحتملة للمساعدة على إنفاذ الحق في التعليم. ونوصي بتعزيز فعاليّة المساعدات عن طريق تحسين التنسيق والمواءمة وإعطاء الأولوية في مجال التمويل والمساعدة للقطاعات الفرعية المهملة وللبلدان المنخفضة

الدخل. ونوصي أيضاً بزيادة دعم التعليم زيادة كبيرة في أثناء الأزمات الإنسانية والأزمات الطويلة الأمد. وإننا لنرحب بعقد مؤتمر قمة أوسلو بشأن التعليم من أجل التنمية (يوليو/تموز ٢٠١٥)، وندعو المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيُعقد في أديس أبابا إلى تأييد الهدف الرابع المقترح للتنمية المستدامة.

١٦. وندعو الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥، ولا سيّما اليونسكو، وكذلك جميع الشركاء، إلى مساعدة البلدان على تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ مساعدة فردية وجماعية عن طريق إسداء المشورة التقنية وتنمية القدرات الوطنية وتقديم الدعم المالي وفقاً للمهمة المسندة إلى كلّ جهة أو شريك وللميزة النسبية لكل جهة أو شريك، وعن طريق الاستفادة من التكامل. ولهذا الغرض، نعهد إلى اليونسكو بوضع آلية تنسيق عالمية مناسبة بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ والشركاء الآخرين. واعترافاً منّا بكون الشراكة العالمية من أجل التعليم منتدى متعدّد الأطراف لتمويل التعليم من أجل المساعدة على تنفيذ جدول الأعمال بحسب احتياجات وأولويات البلدان، فإننا نوصي بأن تكون هذه الشراكة جزءاً من آلية التنسيق العالمية المستقبلية.

١٧. ونعهد إلى اليونسكو أيضاً، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصّصة المعنية بالتربية والتعليم، بمواصلة الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخصّ ريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ عن طريق

القيام على وجه الخصوص بما يلي: الدعوة والمناصرة من أجل المحافظة على الالتزام السياسي، وتيسير الحوار بشأن السياسات وتيسير تشاطر المعارف ووضع المعايير، ورصد التقدّم المحرز على صعيد السعي إلى بلوغ غايات التعليم، وجمع الأطراف العالمية والإقليمية والوطنية المعنية من أجل توجيه عملية تنفيذ جدول الأعمال، والقيام بدور جهة التنسيق المعنية بالتعليم في إطار البنية العامة لتنسيق المساعي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

١٨. ونقرّر وضع نُظم وطنية شاملة للرصد والتقييم من أجل الحصول على البيانات السليمة اللازمة لصياغة السياسات وإدارة نُظم التعليم وضمان المساءلة. ونطلب من الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ والشركاء الآخرين دعم تنمية القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها على الصعيد الوطني. وينبغي للبلدان أن تسعى إلى تحسين نوعية ومستويات تفصيل وتوقيت التقارير المقدمة إلى معهد اليونسكو للإحصاء. ونطلب أيضاً مواصلة نشر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع كتقرير عالمي مستقل لرصد التعليم تتولى اليونسكو استضافته ونشره، وكآلية لرصد الهدف الرابع المقترح للتنمية المستدامة ورصد ما يخصّ التعليم في الأهداف الأخرى المقترحة للتنمية المستدامة ورفع تقارير في هذا الصدد، وذلك في إطار الآلية التي ينبغي وضعها لرصد واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

١٩. وقد بحثنا العناصر الأساسية لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام

٢٠٣٠ واتفقنا عليها. وسيجري تقديم النسخة النهائية من إطار العمل لاعتمادها وتدشين إطار العمل خلال اجتماع خاص رفيع المستوى سيُنظّم على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، وذلك مع أخذ قمة الأمم المتحدة الرامية إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥) ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، يوليو/تموز ٢٠١٥) بعين الاعتبار. وإنّنا لنلتزم التزاماً تامّاً بتنفيذ إطار العمل بعد اعتماده؛ لكي يكون مصدر إلهام ووسيلة إرشاد للبلدان والشركاء من أجل ضمان تنفيذ جدول أعمالنا.

٢٠. ويستند إعلان إنشيون هذا إلى إرث جومتيين وداكار، وهو التزام تاريخي منّا جميعاً بتغيير حياة الناس بفضل رؤية جديدة للتعليم وتدابير جريئة ومبتكرة ترمي إلى تحقيق هدفنا الطموح بحلول عام ٢٠٣٠.

مرفق (٤)

الاحتفالية العربية بمناسبة
"اليوم العربي لمحو الأمية"
تحت شعار
" معًا لتعليم جيد للأطفال لمواجهة أمية الكبار"
بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية
الثلاثاء الموافق ١٠ يناير ٢٠١٧

البيان الختامي
نحو تربية متكاملة لتنمية متكاملة من أجل كرامة الإنسان

عقد المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار وجمعية حواء المستقبل احتفالية عربية بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية تحت شعار "معًا لتعليم جيد للأطفال لمواجهة أمية الكبار"، وذلك يوم الثلاثاء ١٠ يناير ٢٠١٧، بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة.

وقد شارك في أعمال هذه الفعالية أكثر من ٧٠ شخصاً يمثلون المؤسسات التنفيذية والتشريعية والأهلية المعنية بمحو الأمية والتعليم من بينها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ومركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية ومن بينها اليونسكو، واليونيسف، والمجلس العالمي لتعليم الكبار، إلى جانب عديد من

منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين والباحثين في شتى مجالات التنمية.

وقد نوَّه المشاركون بضرورة التزام الدول العربية وقادتها بعد إقرارهما أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٥ بتبنى شعار "لن نترك أحداً خلفنا"؛ انطلاقاً من محاربة الفقر، وإتاحة فرص التعليم الجيد لكل فرد، بما يقود إلى تكوين مواطن متحرر من الأمية، متنوع القدرات والمهارات، قادر على التعامل مع عصر المعرفة، وهو ما يمثل فعلاً تنمويّاً يهدف إلى مواجهة التحديات التي تواجه البلدان العربية في ظل عالم متغير.

كما أكدوا على أهمية الاهتمام بالتعليم الأساسي بوصفه حجر الزاوية في بناء الانسان؛ بهدف الحد من الأمية وتجفيف منابعها، بل طالبوا باعتباره قضية ذات أولوية واهتمام قومي؛ من أجل مستقبل أفضل يتيح فرصاً لتنمية إنسان مبدع يمتلك مهارات التفكير والنقد والإبداع، قادر على مواجهة التحديات المختلفة وعلى التعامل مع الحياة.

وقد أوصوا بالآتي:

١. الدعوة إلى تبنى البيان الختامى وتوصيات مؤتمر إنشيون بكوريا.
٢. ضرورة العمل على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة بوصفها وحدة واحدة لا تتجزأ، وخصوصاً الأهداف الأربعة المعنية بتنمية الإنسان وهي الهدف الأول والثالث والرابع والخامس.
٣. الدعوة إلى زيادة نسب المخصصات المالية في موازنات البلدان العربية فيما يتعلق بالتعليم والصحة.
٤. الدعوة إلى تبنى مفاهيم ونموذج التنشئة في تأكيدها على تربية

الأمل وأنسنة التربية، والذي أعده المجلس العربي للطفولة والتنمية.

٥. ضرورة نشر الوعي وتعبئة المجتمعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصاً التعليم.

٦. وضع آليات تنفيذية لمأسسة الشراكات والتعبئة الاجتماعية من أجل تكامل الجهود وتكاتفها لتعظيم النتائج وتحقيق التنمية المستدامة.

٧. دعم بناء مجتمع مدني قوي، وخلق مناخ جيد وداعم للعمل الأهلي التنموي؛ من أجل تشجيع المبادرات الأهلية بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال مفهوم المسئولية الاجتماعية ودعم الشراكات الفاعلة.

٨. ضرورة الربط بين خطط وبرامج مواجهة الأمية والحد من التسرب، وإصلاح وتطوير المناهج التعليمية بغرض تجفيف منابع الأمية.

٩. بناء الشراكات الفاعلة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها خطوة مهمة من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠. وضع الخطط والبرامج التي تضمن تعليماً جيداً ومناسباً في الحالات الطارئة مثل النزاعات والنزوح واللجوء.

١١. استثمار التكنولوجيا وتضمينها كجزء رئيس وأصيل في عمليات التعليم والتعلم.

١٢. العمل على تطوير برامج تهدف إلى دعم وتعزيز فرص حياة أفضل لكل أفراد المجتمع وخصوصاً المحرومين والمهمشين (من النساء والأطفال) من خلال تمكينهم اجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً.

١٣. تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ البيان الختامي من المجلس العربي للطفولة

والتنمية وأمانة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

١٤. بناء نماذج تنموية متكاملة وتجريبها تستهدف التعليم والتعلم والتنوير الثقافى وتطبيقها بمجتمعات محلية وعربية.

١٥. التوثيق والرصد العلمى لأفضل الخبرات والممارسات والتطبيقات العربية فى محو الأمية والتنمية.

١٦. الدعوة إلى تنظيم لقاءات مستمرة تهدف إلى إدارة الشراكات وتطويرها بغرض تنظيم الجهود المبذولة وتطوير العمل المشترك.

in local and Arab communities.

15- Documentation and scientific monitoring of the best experiences, practices and Arab applications in literacy and development.

16- Advocating holding regular meetings that aim to manage and develop partnerships, with a view to organize the exerted efforts and enhance joint actions.

concept of social responsibility and supporting active partnerships.

8- The necessity of linking the plans and programs relevant to confronting illiteracy and eliminating school dropout, as well as developing educational curricula that would help in overcoming illiteracy.

9- Building effective partnerships among governmental institutions and civil society organizations, in an important step to ensure achieving the SDGs.

10- Drafting plans and programs that ensure quality education, appropriate in emergency situations; such as conflicts, displacement and asylum cases.

11- Investing technology and considering it an essential part in the processes of education and learning.

12- Working on the development of programs that aim to promote the opportunities of a better life for all individuals, especially the disadvantaged and marginalized (women and children), through enabling them socially, economically and culturally.

13- Forming a committee to follow up the recommendations of this statement issued by ACCD and the Secretariat of the Arab Network for Literacy and Adult Education.

14- Building and applying integrated developmental models that target education, learning, and cultural enlightenment,

challenges.

The participants have recommended the following:

1- Calling for the adoption of the closing statement and all the recommendations of the Conference of Incheon in Korea.

2- The necessity of dealing with SDGs as an indivisible unit, especially the four goals related to human development; namely the first, third, fourth and fifth goals.

3- Advocating for increasing the financial allocations for education and health in the budgets adopted by the Arab countries.

4- Calling for adopting the concepts of ACCD's Upbringing Model that promote education for hope and humanizing education.

5- Spreading awareness and mobilizing communities to achieve the SGDs, especially in terms of education.

6- Developing proper mechanisms of implementation to institutionalize partnerships, as well as social mobilization with a view to integrate the efforts and maximize the results to achieve sustainable development.

7- Promoting building a strong civil society and creating a good and supportive environment for its developmental work. This is done through encouraging civil initiatives in cooperation with the private sector throughout the

Development, and the Center for Adult Education at Ain Shams University, as well as representatives of regional and international organizations; such as UNESCO, UNICEF and the International Council of Adult Education, in addition to numerous civil society organizations, experts, specialists and researchers in various fields of development.

The participants referred to the commitment of the Arab countries and the willingness of their leaders to adopt the slogan of the Sustainable Development Goals (SDGs) "no one will be left behind". The SDGs, adopted in September 2015, seek to eradicate poverty and provide opportunities of quality education for all, in order to have citizens free of illiteracy, with diverse abilities and skills and who can deal with the age of knowledge; in what is deemed a developmental action that aims at confronting the challenges facing the Arab countries in the context of a changing world.

Further, the participants emphasized the importance of focusing on basic education; being the cornerstone in building the individual, with a view to eliminate illiteracy and diminish its roots. They also called for considering basic education a priority that requires national attention for a better future that provides opportunities to develop creative individuals with skills of proper thinking, criticism and creativity, in addition to the ability to deal with life and confront its various

Arab Ceremony on the Occasion of "Arab Literacy Day"
Under the Slogan
"Together for Quality Education for Children to Confront Adults' Illiteracy"
Tuesday, 10th of January 2017

The headquarters of the Arab Council for Childhood and Development

Closing Statement
Towards an integrated education to achieve comprehensive development for human's dignity

In cooperation with the Arab Network for Literacy and Adult Education and the Association of Eve Future (Hawaa El Mostakbal), the Arab Council for Childhood and Development (ACCD) held an Arab ceremony on the occasion of Arab Literacy Day under the slogan "Together for Quality Education for Children to Confront Adults' Illiteracy", on the 10th of January 2017, at ACCD's headquarters.

Seventy participants attended this event, representing a number of the executive, legislative and civil institutions concerned with literacy and education, including the General Authority for Literacy and Adult Education, the National Council for Childhood and Motherhood, the Ministry of Social Solidarity, the National Center for Educational Research and